من الخلافات النحوية
بين الزمخشري وابن مالك
في كتابه شرح التسهيل

الدكتور
منصور هاشم عجمي أبو شهبة
مدرس اللغويات بجامعة الأزهر

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً ، خلق الإنسان علمه البيان.

والصلاة والسلام على صاحب الفصاحة والبيان سيدنا محمد خير الأنام، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم وقوف الناس بين يدى الرحيم الرحمان.

وبعد

فإن الباحث فى علمى النحو والصرف يجد نفسه فى حيرة عندما يقبل على اختيار موضوع يكتب فيه، وذلك لأن موضوعات هذين العلمين قد قتلت بحثاً ودراسة، لدرجة أن الباحث فيهما قد ينتابه شعور بأن الأول لم يترك للآخر شيئاً، وعندما بدأت أبحث عن موضوع أكتب فيه لأرقى به إلى درجة أستاذ مساعد اعتراني هذا الشعور وأخذت أفكر فى موضوعات شتى إلى أن هدانى الله عز وجل إلى الكتابة فى هذا الموضوع وهو " **من الخلافات النحوية بين الزمخشرى وابن مالك فى كتابه شرح التسهيل** " ، فلقد شد انتباهى أن ابن مالك كان يذكر أراء العلماء ثم يقوم بالتعليق عليها إما بالقبول أو الرد وكان من بينهم الزمخشرى الملقب بجار الله، هذا الرجل الذى ذاعت شهرته فى هذا المجال، وترك لنا كتابه " **المفصل** " الذى قامت عليه شروح كثيرة، و" **الكشاف** " الذى اهتدى به كثير من العلماء والباحثين، وقد كان ابن مالك يذكر رأى الزمخشرى ثم يعلق عليه فى الغالب بالرد ، لكنه كان يعتمد فى ردوده على أدلة مقنعة فابن مالك لم يكن يخالف الزمخشرى لمجرد الخلاف ولكنه كان يؤكد كلامه بالأدلة والبراهين والسماع عن العرب نظماً ونثراً، وكذلك كان يعتمد فى رده على الزمخشرى على القياس إضافة إلى السماع، ولذلك تراه مثلاً يقول فى رده وهذا – يشير إلى رأى الزمخشرى – فاسد ويدل على فساده خمسة أوجه .. ومرة أخرى يقول : والصحيح عندى خلاف ذلك .. إلخ، ولا غرابة فى ذلك فقد ترك ابن مالك للغة العربية وأبنائها تراثاً ضخماً ، وثروة طائلة من المؤلفات المفيدة،

عرفها العالمون والمتعلمون وقدروها حق قدرها، وأقبلوا عليها فهماً واستيعاباً، وشرحاً وتيسيراً وكان من هذه المؤلفات " **الألفية** " التى كثرت الشروح عليها ابتداء بولده بدر الدين إلى أن وصلت الشروح عليها أكثر من أربعين شرحاً كما ذكرت بعض المراجع.

وكذلك " **التسهيل** " المعروف " **بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** " الذى كان أول شروحه لابن مالك نفسه ، فلما طلب إليه بعض الفضلاء – كما ذكر فى مقدمة شرحه – أن يشفع كتابه بما يوضح غامضه ويحل معقده، ويسلس من حزنه فكان هذا الشرح الجليل الذى تقوم الدراسة عليه .

فقد كان هذا العالم بحق منصفاً فى حكمه دقيقاً فى نقله، وهذا ما دفعنى إلى اختيار هذا الموضوع وخوض البحث فيه وقد حرصت فى هذا البحث على أن أتناول الخلافات التى دارت بين الزمخشرى وابن مالك مرتبة حسب ترتيب ابن مالك نفسه فى كتابه شرح التسهيل ثم قمت بتوثيق آراء الزمخشرى من كتبه كالمفصل والكشاف وغيرهما ثم عرضت لكل مسألة بتقديم يفهم منه ما تدور حوله المسألة ، وعرضت رأى ابن مالك وخلافه للزمخشرى وذكرت الأدلة التى تؤيد مذهب ابن مالك، وبعد ذلك أعرض رأى الزمخشرى والتعقيب عليه بكلام شارحى المفصل كابن بعيش وابن الحاجب ومن يذكر ذلك من النحويين أيضاً وأخيراً أرجح الرأى الراجح معتمداً على الأدلة والبراهين التى تؤيد اختيارى ووجهة نظرى.

وقد تناولت فى هذا البحث خمس عشرة مسألة بالبحث والدراسة تناولت أكثر أبواب النحو، وأخيراً أدعو الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن ينعم به النفع إنه ولى ذلك والقادر عليه، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

دكتور

منصور هاشم عجمى أبو شهبه

مبحث علامات الأفعال

المسألة الأولى

لا النافية الداخلة على الفعل المضارع .. هل تخلص معناه للاستقبال؟

ذكر الزمخشرى أن (لا) النافية التى تدخل على الفعل المضارع تخلصه للمستقبل فقال : (و(لا) لنفى المستقبل فى قولك لا يفعل)[١]، ثم دلل على ذلك بما نقله عن سيبويه من أن (لا) تكون نفياً لقول القائل هو يفعل ولم يقع الفعل[٢].

وخالفه ابن مالك فقال : (والمضارع صالح له – أى للمستقبل – وللحال، ولو نفى بلا خلافاً لمن خصهما بالمستقبل)[٣].

وقال: (وإذا نفى المضارع بـ" لا " لم يتعين الحكم باستقباله بل صلاحية الحال باقية)[٤]

تفصيل القول فى المسألة :

من حروف النفى (لا) التى تدخل على الفعل المضارع وهى التى قال عنها الزمخشرى : إنها تخلص معناه للمستقبل مستدلاً بقول سيبويه : (وإذا قال هو يفعل، أى هو فى حال فعل، فإن نفيه ما يفعل. وإذا قال هو يفعلُ ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه لا يفعلُ، وإذا قال ليفعلنَّ فنفيه لا يفعل)[٥].

فجعل (ما) لنفى الحال، و(لا) لنفى المستقبل خاصة بدليل أن القائل إذا قال ليفعلن فإن نفيه ، لا يفعل ، لأن النون تصرف الفعل للاستقبال[٦]، ولذلك نفى بلا التى تخلص الفعل للمستقبل.

---

١ – المفصل بشرح ابن يعيش ١٠٨/٨.

٢ – انظر الكتاب ١١٧/٣، والمفصل بشرح ابن يعيش ١٠٨/٨.

٣ – التسهيل بشرح ابن مالك ١٧/١.

٤ – شرح التسهيل ١٨/١.

٥ – الكتاب ١١٧/٣.

٦ – انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٨.

يقول المبرد :("لا" وموضعها من الكلام النفى، فإذا وقعت على فعل نفته مستقبلاً وذلك قولك : لا يقوم زيد) [١].

ويقول ابن السراج : (" لا " وهى نفى لقوله يفعل ولم يقع الفعل) [٢].

ويقول ابن الحاجب : (موضوع "لا" النفى المستقبل إذا قلت لا يقوم زيد فمعناه نفى القيام فى المستقبل كما فى لن) [٣].

أما ابن مالك فجعل المضارع المنفى بلا صالحاً للحال والاستقبال ورد كلام الزمخشرى ومن وافقه عندما ذكر أن المضارع المنفى بلا لا يتعين الحكم باستقباله بل صلاحية الحال باقية روى ذلك عن الأخفش نصاً ، وهو لازم لسيبويه وغيره من القدماء[٤].

ويؤكد ذلك ما ذكره ابن مالك من الأدلة التى جاء فيها المضارع المنفى بلا للحال من هذه الأدلة [٥]:

١- إجماع العلماء على صحة قول القائل : قاموا لا يكون زيداً ، بمعنى : إلا زيداً ، فهذا استثناء، ومعلوم أن المستثنى منشئ للاستثناء، والإنشاء لابد من مقارنة معناه للفظه، و " لا يكون " هنا استثناء فمعناه مقارن للفظه، فلو كان النفى بلا مخلصاً للاستقبال لم تستعمل العرب " لا يكون " فى الاستثناء لمباينته الاستقبال.

٢- إجماعهم على إيقاع المضارع المنفى بلا فى مواضع تنافى الاستقبال نحو : أتظن ذلك كائناً أم لا تظنه ؟ وأتحبه أم لا تحبه ؟ ومالك لا تقبل وأراك لا تبالى. وما شأنك لا توافق ؟ فكل هذه الأمثلة جاء المضارع المنفى بلا صالحاً

---

١ - المقتضب ١/١٨٥.

٢ - الأصول ٢/٢١٢.

٣ - الإيضاح فى شرح المفصل ٢/٢١٥.

٤ - شرح التسهيل ١/١٨.

٥ - انظر شرح التسهيل ١/١٩ وما بعدها.

للحال ومنافياً للاستقبال ومنه فى القرآن الكريم قوله تعالى : (**وما لنا لا نـؤمن بالله ..**) [١]، وقوله : (**لا أجد ما أحملكم عليه**) [٢] ، وقوله :

(**والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً**) [٣]، وقوله: (**مالكم لا تؤمنون**) [٤]، يقول الزمخشرى : ("لا تؤمنون " حال من معنى الفعل فى مالكم ، كما تقول : مالك قائماً بمعنى ما تصنع قائماً) [٥].

ومنه أيضاً قوله تعالى : (**مالى لا أرى الهدهد**) [٦]، وقوله :(**مـالي لا أعبد الذى فطرنى**) [٧]، وقوله : (**مالكم لا ترجون لله وقاراً**) [٨].

فالمضارع فى كل هذه الآيات للحال وليس للاستقبال ، وقد جاء كذلك فى الشعر ومنه قول الشاعر :

يرى الحاضر الشـاهد المطمـئن من الأمر مـا لا يـرى الغائـب [٩]

وقال الآخر :

إذا حاجة ولتـك لا تسـتطيعها فخذ طرفاً مـن غيرهـا حـين [١٠]

وقول الآخر :

كأن لم يكن بينٌ إذا كـان بعـده تـلاق ولكـن لا إخـال تلاقيـا [١]

---

١ – سورة المائدة ٨٤.

٢ – سورة التوبة : ٩٢.

٣ – سورة النحل : ٧٨.

٤ – سورة الحديد : ٨ .

٥ – الكشاف ٤٦١/٤.

٦ – سورة النمل : ٢٠.

٧ – سورة يس : ٢٢.

٨ – سورة نوح : ١٣.

٩ – البيت من المتقارب ولا يعلم قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل ١٩/١ .

١٠ – البيت من البحر الطويل، قائله: الأعشى. يراجع لسان العرب م (ولى) ،وهو من شواهد شرح التسهيل ١٩/١

ويمضي ابن مالك في ذكر أدلته مبيناً أن الذي غرَّ الزمخشري وغيره من المتأخرين قول سيبويه : وإذا قال هو يفعل أي هو في حال فعل، فإن نفيه ما يفعل ... إلخ. ويعلق على ذلك بقوله : وهذا لا خلاف في جوازه. وليس في عبارته ما يمنع من إيقاع غير (ما) موقع (ما) ولا من إيقاع غير (لا) موقع (لا) بدليل أن سيبويه بين في موضع آخر أنَّ (إن) النافية مساوية لـ (ما) فيلزم من ذلك أن تستعمل لنفي الحال كما تستعمل (ما) وبَين أيضاً أن (لن) لنفي سيفعل، فيلزم من ذلك موافقتها لـ (لا) ولم يتعرض لذلك في باب نفي الفعل فلا يوجب ذلك عدم جوازه، فكان لا يجب من تخصيص ما يقع على الحال امتناع نفيه بغير (ما) ولكنه قصد في باب نفي الفعل التنبيه على الأولى في رأيه والأكثر في الاستعمال، وذلك أن استعمال (ما) في النفي أكثر من استعمال (إن) ونفي الحال بها أكثر من نفيه بـ (لا) وكذلك (لا) في المثال المذكور راجحة على (لن) من قبل مشاركة اللفظ، لأنّ اللفظ المتقدم مرفوع، فإذا نفي الثاني بـ (لا) قوبل مرفوع بمرفوع فيكون الفعلان متشاكلين، وإذا نفي بـ (لن) قوبل مرفوع بمنصوب فتفوت المشاكلة وهي مهمة في كلامهم[٢].

وإذا كان الزمخشري قد استدل بكلام سيبويه فإن ابن مالك أيضاً استدل على عدم اختصاص المضارع المنفي بلا بالمستقبل بقول سيبويه : (وتكون لا ضداً لنعم)[٣] وعلق عليه قائلاً : (وهذا إشعار بعدم تقييدها في النفي بزمان دون زمان، كما لا يتقيد نعم، لأن نعم تصديق لما قبلها ماضياً كان أو حاضراً أو مستقبلاً نحو : أقام زيد ؟ وأتظنه قائماً ؟ وأتسافر غداً ؟ فنعم بعد الثلاثة الأفعال مقتضية لثبوت القيام الماضي، والظن الحاضر، والسفر المستقبل ، و(لا) بعدهن مقتضية لنفيهن)[٤].

---

١ - البيت من البحر الطويل ، قائله ابن الدمينة، وهو من شواهد شرح التسهيل ١٩/١ .

٢ - شرح التسهيل ١٩/١ ، ٢٠.

٣ - الكتاب ٢٢٢/٤.

٤ - شرح التسهيل ١/ ٢٠.

وأخيراً يفترض ابن مالك أنَّ كلام سيبويه لو كان صريحاً فى أن المضارع المنفى بلا لا يكون إلا مستقبلاً لم يجز الأخذ به بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك[١].

تلك هى أدلة ابن مالك التى اعتمد عليها فى ترجيح مذهبه ورد مذهب الزمخشرى ومن وافقه ومن هنا أقول إن الرأى الراجح والأولى بالقبول هو رأى ابن مالك فالمضارع المنفى بلا يكون صالحاً للحال والاستقبال، ولا يلزم كونه للاستقبال خاصة – كما ذكر الزمخشرى[٢]– وذلك لما يلى :

١– ما ذكره ابن مالك من إجماع العلماء على تجويز نحو : قاموا لا يكون زيداً، فى الاستثناء. وأيضاً لاتفاقهم على صحة قولك : جاء زيدٌ لا يتكلم، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال[٣].

٢– إجماعهم على إيقاع المضارع المنفى بلا فى مواضع تنافى الاستقبال كما سبق نحو أتظن ذلك كائناً أم لا تظنه ؟ .. إلخ ، وكقوله تعالى : **(ومالنا لا نؤمن)** ، وقوله : **(مالكم لا ترجون لله وقاراً)**.

فالمضارع – كما سبق – فى هذه الآيات للحال وليس للاستقبال.

وقد صرح بذلك الزمخشرى نفسه الذى قال إن (لا) تخلص المضارع للاستقبال[٤].

وذكر أبو حيان أن موضع قوله (لا نؤمن) حال والحال لا يكون مستقبلاً[٥].

٣– وورد المضارع المنفى بلا للحال فى أشعار العرب كما ورد فى كلامهم.

---

١ – انظر شرح التسهيل ١/٢٠ ، ٢١.

٢ – انظر الجنى الدانى ٢٩٦، المغنى ٣/٧٠، ٧١.

٣ – انظر مغنى اللبيب ٣/٧١.

٤ – انظر الكشاف ٤/٤٦١، ٦٠٥.

٥ – انظر ارتشاف الضرب ٣/١٦٠٣، البحر المحيط ٤/٧.

٤- أن الزمخشري دعاه إلى القول بذلك اغتراره بكلام سيبويه السابق، والحقيقة أن سيبويه قصد فى باب نفى الفعل التنبيه على الأولى فى رأيه والأكثر فى الاستعمال.

٥- ما ذكره سيبويه نفسه فى باب عدة ما يكون عليه الكلام من أن (لا) تكون ضداً لنعم، وفى هذا إشعار بعدم تقيد (لا) بزمان دون زمان كما لا تتقيد نعم.

٦- أن كلام سيبويه لو كان صريحاً - كما ذكر ابن مالك - فى أن المضارع المنفى بلا

لا يكون إلا مستقبلاً لم يجز الأخذ به بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك.

لكل هذا رجحت رأى ابن مالك فهو قد استشهد بما ورد فى القرآن الكريم وأشعار العرب وكلامهم، وأول ما استدل به الزمخشرى من كلام سيبويه على أنّ سيبويه نبه على الأولى فى رأيه والأكثر فى الاستعمال، وبهذا يكون المضارع المنفى بلا صالحاً للحال والاستقبال وليس للاستقبال فقط. والله أعلم.

مبحث الضمير

المسألة الثانية

وجوب انفصال الضمير المحصور بـ (إنما)

كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى الضمير المنفصل، فلا يقال فى أكرمتك: أكرمت إياك، لأنه يمكن الإتيان بالمتصل[١] ؛ فتقول : أكرمتك .

لأن الضمير المتصل أخصر من المنفصل فمن المتصل ما كان على حرف واحد كتاء المتكلم نحو قمت ، وكاف المخاطب نحو ضربك، بخلاف الضمير المنفصل فلا يكون إلا على حرفين أو أكثر، لانفراده عن غيره فهو بمنزلة الأسماء الظاهرة، ولهذا كان النطق بالمتصل أخصر وأخف، ولذلك لا يستعمل المنفصل فى المواضع التى يمكن أن يقع فيها المتصل لأنهم لا يعدلون إلى الأثقل عن الأخف[٢]، فلا يقال فى قمتُ وأكرمتكُ : قام أنا ، ولا أكرمت إياك[٣].

ويجب انفصال الضمير ولا يمكن الإتيان به متصلاً فى مواضع منها :

إذا كان محصوراً بـ (إلا) أو بـ (إنما) نحو قوله تعالى : (**وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه**)[٤].

وكقول الفرزدق :

أنا الذائد الحامى الذمار وإنما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى[٥]

---

١ - انظر شرح ابن عقيل ٩٩/١.

٢ - انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٣.

٣ - انظر أوضح المسالك ٩٠/١.

٤ - سورة الإسراء : آية ٢٣.

٥ - البيت من البحر الطويل، والشاهد فيه قوله (إنما يدافع عن أحسابهم أنا) حيث أتى بالضمير المنفصل وهو (أنا) لكونه واقعاً بعد (إلا) فى المعنى والتأويل، والذى يقع بعد (إلا) هو الضمير المنفصل، والمعنى: لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلى.وهو من شواهد شرح التسهيل ١٤٨/١ وأوضح المسالك ٩٥/١ وشرح الأشمونى ١١٦/١ .

ومنه أيضاً قول الشاعر :

كأنا يوم قرى إنما نقتـــل إيانـــا (١)

وهذا البيت مما استشهد به ابن مالك فى شرح التسهيل على تعين انفصال الضمير لحصره بإنما(٢)، وخالف فيه الزمخشرى الذى أورده شـــاهداً علـــى وقوع المنفصل موقع المتصل على جهة الشذوذ ، نص على ذلك فقال : (ولأن المتصل أخصر لم يسوغوا تركه إلى المنفصل إلا عند تعذر الوصل .. إلا مـــا شذ من قول حميد الأرقط :

إليـــك حتـــى بلغـــت إياكـــا (٣)

وقول بعض اللصوص :

كأنا يوم قرى إنما نقتل إيانا (٤)

ووصف ابن مالك صنيع الزمخشرى بأنه وهم عندما قال : (وقـد وَهَـم الزمخشرى فى قوله : إنما نقتل إيانا فظن أنَّه من وقوع المنفصل موقع المتصل، وليس كذلك، لأنه لو أوقع هنا المتصل فقال : إنما نقتلنا ، لجمع بين ضـــميرين متصلين أحدهما فاعل والآخر مفعول مع اتحاد المسمى، وذلك مما تختص بـــه الأفعال القلبية) (٥).

---

١ - البيت منسوب لذى الإصبع العدوانى أو أبى بجيلة .
والشاهد فيه قوله : (نقتل إيانا) حيث وضع الضمير المنفصل وهو (إيانـــا) موضـــع أنفسنا وتعين هنا انفصال الضمير لحصره بإنما - كمـــا عنـــد ابـــن مالـــك - وعنـــد الزمخشرى وضع المنفصل موضع المتصل لضرورة الشعر.والبيت من شواهد الكتاب ١١١/٢ ، ٣٦٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/١ وشرح التسهيل ١٤٨/١ .

٢ - شرح التسهيل ١٤٨/١.

٣ - هذا عجز بيت من الرجز ، لحميد الأرقط وصدره : (**أتتك عنس تقطـــع الأراكا**)
والشاهد فيه قوله : (بلغت إياكا) حيث وضع الضمير المنفصل وهو (إياك) موضـــع الضمير المتصل وهو الكاف ضرورة، والقياس أن يقول : بلغتك.والبيت من شـــواهد الكتاب ٣٦٢/٣ ، شرح التسهيل ١٤٩/١ .

٤ - المفصل بشرح ابن يعيش ١٠١/٣، وانظر الكتاب لسيبويه ٣٦٢/٢.

٥ - شرح التسهيل ١٤٨/١.

ويمضى ابن مالك فى تخطئة الزمخشرى مبيناً أن الذى غرَّ الزمخشرى ودعاه إلى القول بذلك أن سيبويه ذكر هذا البيت فى باب ما يجوز فى الشعر من إيَّا ولا يجوز فى الكلام قال : فمن ذلك قول حميد الأرقط :

إليك حتى بلغت إياكا

فهذا ونحوه مخصوص بالشعر، لأنه لولا انكسار الوزن لقال : حتى بلغتك[١].

وأخيراً يقيم ابن مالك الحجة على وهم الزمخشرى بأن سيبويه ذكر قول الشاعر :

كأنا يوم قرى إنما نقتل إيانا

بعد بيت حميد الأرقط ، لا لأن ما فيه لا يجوز إلا فى الشعر، بل لأن (إيانا) موقع فيه موقع أنفسنا، فبينه وبين الأول مناسبة من قبل أنَّ (إيا) فى الموضعين واقع موقعاً غيره به أولى، لكن فى البيت الثانى من معنى الحصر المستفاد بإنما ما جعله مساوياً للمقرون بإلا ، فحسن وقوع (إيَّا) فيه كما يحسن بعد إلا ، وهذا مطرد، فمن اعتقد شذوذه فقد وَهَم[٢].

إذن لا خلاف فى أن الزمخشرى وابن مالك متفقان على أنَّ الضمير المنفصل لا يؤتى به إلا عند تعذر المجيء بالضمير المتصل، إلا أنهما اختلفا فى وجه الاستشهاد بهذا البيت فجعله ابن مالك مما يتعين فيه انفصال الضمير لكونه محصوراً بإنما. وجعله الزمخشرى شاذاً لوقوع المنفصل موقع المتصل مغتراً بكلام سيبويه وإيراده هذا البيت بعد بيت حميد الأرقط :

إليك حتى بلغت إياكا

مع أنَّ الفرق بينهما واضح كما ذكر ابن مالك.

وبهذا يكون البيت محل الخلاف مما جاء فيه الضمير المنفصل فى

---

١ - انظر شرح التسهيل ١٤٩/١.

٢ - انظر شرح التسهيل ١٤٩/١.

الموضع الذى لم يتعذر فيه المتصل، وإن كان الزمخشرى أورده على أنه مما وضع فيه المنفصل موضع المتصل نظراً إلى القياس الأصلى.

يقول ابن الحاجب : (والقياس أن يقال فى مثله نقتل أنفسنا، فإذن لم يضع إيَّانا إلا موضع الأنفس، ولكنه – أى الزمخشرى – نظر إلى القياس الأصلى المطرح، وهو أن القياس أن يقال : نقتلنا فكأنه وضع إيانا موضع ذلك الضمير) (١).

وإنما كان القياس أن يقال : نقتل أنفسنا، لأنَّ الفعل لا يتعدى فاعله إلى ضميره إلاَّ أن يكون من أفعال العلم والحسبان والظن، فلا تقول : ضربتُنى، ولا أضربُنى ، ولا ضربتَكَ – بفتح التاء – ولكن تقول : ضربتُ نفسى، وضربتَ نفسك(٢).

يقول ابن الشجرى : (وإنما تجنبوا تعدى الفعل إلى ضمير فاعله، كراهة أن يكون الفاعل مفعولاً فى اللفظ، فاستعملوا فى موضع الضمير النفس، نزلوها منزلة الأجنبى، واستجازوا ذلك فى أفعال العلم والظن الداخلة على جملة الابتداء، فقالوا : حبستُنى فى الدار ، وظننتُنى منطلقاً، وظننتك قادماً .. ولم يأت ذلك فى غير هذا الباب إلا فى فعلين قالوا : عدمتُنى، وفقدتُنى .. ولما لم يمكن هذا الشاعر أن يقول : نقتلُ أنفسنا، ولا نقتلنا، وضع (إيانا) موضع (نا) وحسنَّ ذلك قليلاً أن استعمال المتصل هاهنا قبيح أيضاً وأن الضمير المنفصل أشبه بالظاهر من المتصل، فإيا أشبه بأنفسنا من (نا))(٣).

بخلاف قول حميد الأرقط :

إليك حتى بلغت إياكا

ففيه وضع ضمير النصب المنفصل وهو (إياكا) موضع الضمير المتصل

---

١ – الإيضاح فى شرح المفصل ٤٦٤/١.

٢ – انظر الأمالى الشجرية ٥٧/١.

٣ – الأمالى الشجرية ٥٧/١.

ضرورة، فهو شاذ، والقياس بلغتك ، لأنَّ اتصال الكاف ببلغتك حسن[١].

ولهذا يكون رأى ابن مالك أرجح من رأى الزمخشرى، لأنَّ الزمخشرى لما رأى سيبويه قد ذكر البيت بعد قول حميد الأرقط. ظن أنَّ البيتين من نوع واحد وهو وقوع المنفصل موقع المتصل، وليس الأمر كذلك - كما ذكر ابن مالك - لأنه لو أوقع هنا المتصل فقال : إنما نقتلنا ، لجمع بين ضميرين متصلين أحدهما فاعل والآخر مفعول مع اتحاد المسمى، وذلك مما يختص به الأفعال القلبية، على أن وجه الشبه فى البيتين هو أن (إيا) أوقع موقعاً غيره به أولى، فأوقع فى البيت الأول موقع أنفسنا، وفى الثانى موقع الكاف. هذا هو وجه الشبه بين البيتين لا كما وَهَم الزمخشرى. والله أعلم .

---

١ - انظر شرح أبيات المفصل للخوارزمى صـ ٥٧٣ .

مبحث الموصولات الحرفية

المسألة الثالثة

وقوع أن المصدرية موقع ظرف الزمان

من الموصولات الحرفية (ما) ، و(أن) المصدريتان ، فما المصدرية توصل بفعل متصرف غير أمر وكثيراً ما يكون ماضياً كقوله تعالى : (**وضاقت عليكم الأرض بما رحبت**) [١]، وتقع هى وصلتها موقع ظرف الزمان كقولك : جُد ما دمت واجداً، أى مدة دوامك واجداً، ولا يشاركها فى هذا الاستعمال غيرها ذكر ذلك ابن مالك[٢].

ونقل عن الزمخشرى أنه أجاز مشاركة (أن) المصدرية (ما) المصدرية فى ذلك وجعل منه قوله تعالى : (**ألم تر إلى الذى حاج إبراهيم فى ربه أن أتاه الله الملك**) [٣].

وعلق على ذلك قائلاً : (والذى ذهب إليه – أى الزمخشرى – غير جائز عندى لأن استعمال (أن) فى موضع التعليل مجمع عليه ، و هو لائق فى هذا الموضع فلا يعدل عنه و استعمالها فى موضع التوقيت لا يعترف به أكثر النحويين، ولا ينبغى أن يعترف به، لأن كل موضع أُدُّعى فيه ذلك صالح للتعليل فالقول به موقع فى لبس. وأجاز الزمخشرى أيضاً فى قوله تعالى : (**ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا**) [٤]، ما أجاز فى (**أن أتاه الله**) وأن يكون حالاً، كأنه قيل : مسلمة إليهم إلا حين يتصدقون على القائل بالعفو ،أو متصدقين بالعفو. وليس كما قال ، بل التقدير :مسلمة إليهم إلا بأن يصدقوا بالعفو، وهذا التقدير موافق للمعنى والاستعمال المجمع على مثله، إذ ليس فيه إلا حذف حرف جر داخل على أن، وهذا مطرد بخلاف الوجهين اللذين ادعاهما الزمخشرى) أ هـ كلام ابن مالك

---

١ – سورة التوبة ٢٥.

٢ – انظر شرح التسهيل ٢٢٥/١.

٣ – سورة البقرة ٢٥٨.

٤ – سورة النساء ٩٢.

فى عرض مذهب الزمخشرى والرد عليه.

ويفهم مما سبق أن الزمخشرى أجاز وقوع أن المصدرية وصلتها موقع ظرف الزمان واستشهد بما ذكر من الآيات، وهذا مخالف لإجماع النحويين لأنهم أجمعوا على استعمال (أن) فى موضع التعليل، وهو لائق فيما استدل به الزمخشرى كما ذكر ابن مالك.

وذكر ابن هشام أن الزمخشرى فى ذلك تابع لابن جنى حيث قال : (ولا تشارك "ما" فى النيابة عن الزمان "أن" خلافاً لابن جنى وحمل عليه قوله :

وتالله ما إن شهلةٌ أمُّ واحد بأوجدَ منى أن يُهانَ صغيرها (١)

وتبعه الزمخشرى ، وحمل عليه قوله تعالى : **(أن أتاه الله الملك)**،**(إلا أن يصدقوا)**،**(أتقتلون رجلاً أن يقول ربى الله)**، ومعنى التعليل فى البيت والآيات ممكن، وهو متفق عليه فلا معدل عنه(٢).

والحقيقة أن الزمخشرى أعرب المصدر المؤول من (أن) والفعل منصوباً على الظرفية الزمانية بتقدير حذف مضاف، وكان يصرح فى كل موضع بأن المضاف محذوف وهذا يشعر بأن هذا الإعراب اكتسبه المصدر المؤول عن طريق إحلال المضاف إليه محل المضاف، وليس عن طريق دلالة (أن) المصدرية على الزمان(٣).

وقد سلك العكبرى طريق الزمخشرى، فأعرب المصدر المؤول منصوباً على الظرفية بتقدير حذف المضاف(٤).

---

١ – البيت لساعدة بن جؤية. والشهلة : المرأة الكبيرة العجوز ، بأوجد : بأشد وجداً منى. والشاهد فيه قوله : (أن يهان صغيرها) حيث استشهد به ابن جنى على ما ذهب إليه من أن (أن) تشارك (ما) فى النيابة عن الزمان، والتقدير : وقت أن يُهان صغيرها. والبيت من شواهد المعنى ٥٨/٤ .

٢ – مغنى اللبيب لابن هشام ٥٧/٤ وما بعدها.

٣ – انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم للدكتور /محمد عبد الخالق عضيمة ٤٢٨/١.

٤ – انظر إملاء ما مَنَّ به الرحمن ٢٧٧/٢.

وكان أبو حيان يخطئ الزمخشرى، ولو حَمَّل كلام الزمخشرى فوق ما يحتمل فمن ذلك :

١- جوز الزمخشرى فى قوله تعالى : (**ألم تر إلى الذى حاج إبراهيم فى ربه أن آتاه الله الملك**) - كما سبق - أن يكون المصدر المؤول منصوباً على الظرفية عندما قال فى الكشاف .. **والثانى** : " حاج وقت أن آتاه الله الملك "(١).

وقال أبو حيان : (وأجاز الزمخشرى : حاج وقت أن آتاه الله الملك، فإن عنى أن ذلك على حذف مضاف، فيمكن ذلك، وإن عنى أن (أن) والفعل وقعت موقع المصدر الواقع موقع ظرف الزمان، كقولك جئت خفوق النجم، ومقدم الحاج، وصياح الديك فلا يجوز ذلك .. لأن النحويين نصوا على أنه لا يقوم مقام ظرف الزمان إلا المصدر المصرح بلفظه، فلا يجوز : أجئ أن يصيح الديك، ولا جئت أن صاح الديك)(٢).

٢- وقال الزمخشرى فى قوله تعالى :" (**وداية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا**) محل المصدر المؤول النصب بتقدير حذف الزمان، كقولهم : اجلس ما دام زيد جالساً "(٣).

و قال أبو حيان : (إن جعل (أن) وما بعدها ظرف فلا يجوز نص النحويون على ذلك، وأنه مما انفردت به (ما) المصدرية)(٤).

٣- وقال أبو حيان فى قوله تعالى :"(**لتأتننى به إلا أن يحاط بكم**)(٥) : فإن جعلت (أن) والفعل واقعة موقع المصدر الواقع ظرف زمان، ويكون التقدير : لتأتنى به فى كل وقت إلا الإحاطة بكم، أى إلا وقت الإحاطة بكم ".

قلت : منع ذلك ابن الأنبارى، فقال ما معناه :(يجوز خروجنا صياح

---

١ - انظر الكشاف ٣٠١/١.
٢ - انظر البحر ٢٨٧/٢.
٣ - انظر الكشاف ٥٣٨/١، ٥٣٩.
٤ - انظر البحر المحيط ٣٢٣/٣، ٣٢٤.
٥ - سورة يوسف :٦٦.

الديك، أى وقت صياح الديك، ولا يجوز : خروجنا أن يصيح الديك ، ولا ما يصيح الديك، وإن كانت (أن) و(ما) مصدريتين، وإنما يقع ظرفا المصدر المصرح بلفظه. وأجاز ابن جنى أن تقع (أن) ظرفاً. كما يقع المصدر الصريح .. فعلى ما أجازه ابن جنى يجوز أن تخرج الآية)[١].

وهنا سؤال يطرح نفسه : ما الذى جعل هذا التخريج جائزاً مقبولاً فى نظر أبى حيان ؟. هل لأن الزمخشرى لم يعرض له؟ أو لشيء غير ذلك ؟. ويغلب الظن أن السر فى قبول هذا التخريج فى نظر أبى حيان أن الزمخشرى لم يعرض له فى الآية بدليل أنه تعقب الزمخشرى عندما أعرب المصدر المؤول من (أن) والفعل ظرفاً فى قوله تعالى(**يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبى إلا أن يؤذن لكم**)[٢]، وقوله(**أتقتلون رجلاً أن يقول ربى الله**)[٣]، وقوله **(وما تشاءون إلا أن يشاء الله)**.

فتعقبه مسرعاً بأنه أخطأ،لأن جميع النحويين منعوا هذا التخريج ونسى أنه وقع فيما أخذه عليه .

وبهذا أقول إنَّ ابن مالك محق فى رده كلام الزمخشرى الذى جعل فيه (أن) المصدرية وصلتها ظرف زمان، مشاركة لـ (ما) ولكن هذا على فرض أن الزمخشرى جعل (أن) وصلتها دالة على ظرف الزمان . أما إذا كان مقصده كما ظهر فى تقديره للآيات محل الاستشهاد بأن المضاف محذوف وأن المضاف إليه أقيم مقام المضاف فاكتسب منه هذا المعنى وأخذ حكمه فلا يسلم لابن مالك فيما يقول.

هذا بالنسبة لجعل (أن) وصلتها ظرف . والذى نسلم به لابن مالك هو الدلالة على التعليل ، فدلالة (أن) على التعليل واستعمالها فى ذلك مجمع عليه لاسيما أنه لائق فى الآيات محل الاستشهاد فلا يجوز العدول عنه كما ذكر ابن مالك.

---

١ - انظر البحر المحيط ٣٢٥/٥.

٢ - سورة الأحزاب : ٥٣ .

٣ - سورة غافر : ٢٨.

ويقوى هذا أن الزمخشرى نفسه قال به فى قوله :(**أن أتـــاه الله الملـــك**) وذكر فيه وجهين : **الأول** : أنه على تقدير : حاج لأن آتاه الله الملك ، أى أنـــه على معنى التعليل. **والثـــانى** : على تقدير : حاج وقت أن آتـــاه الله الملـــك[١]. ورجح أبو حيان الوجه الأول وهو التعليل[٢].

وأخيراً يمكن التوفيق بين هذه الآراء بأن الآيات محل الاستشهاد يجوز أن تحمل فيها أن والفعل على معنى التعليل وهو الأولى والأحرى بالقبول لاتفـــاق العلماء على استعمال أن فى موضع التعليل.

ويجوز أن تحمل على اكتساب المضاف إليه الظرفية الزمانية من المضاف بعد أن حذف كما صرَّح بذلك الزمخشرى. أما الذى لا يجـــوز هـــو دلالـــة أن وصلتها على الزمان، لأن هذا خاص بـــ (ما) المصدرية وحدها. والله أعلم.

---

١ - انظر الكشاف ٣٠١/١.

٢ - انظر البحر المحيط ٢٨٧/٢.

المسألة الرابعة

دلالة (لو) على التمنى

اختلف الزمخشرى وابن مالك فى معنى (لو) التى للتمنى، فذكر ابن مالك أنها تغنى عن التمنى فينصب بعدها الفعل مقروناً بالفاء ومن ذلك قول الشاعر :

سرينا إليهم فى جمـــوع كأنهـــا جبال سرورى لو نُعانُ فَننهـــدا (١)

وعلق على ذلك قائلاً :(فلك فى نصب ننهد أن تقول : نصب لأنه جواب تمن إنشائى كجواب ليت لأن الأصل: وددنا لو نعان، بحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه، فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى دون لفظه، فكان لها جواب كجواب التمنى، وهذا عندى هو المختار، ولك أن تقول: ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر، لأن (لو) والفعل فى تأويل مصدر، والمصدر قد يعطف عليه الفعل فينصب بإضمار أن ... ومنه قراءة السبعة إلا نافعاً: " **إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرســل** "(٢)بالنصــب عطفــاً علــى "وحياً") (٣).

وقال الزمخشرى :(وقد تجئ "لو" فى معنى التمنى كقولك : لــو تــأتينى فتحدثنى كما تقول ليتك تأتينى، ويجوز فى "فتحدثنى" النصب والرفع) (٤).

وعلق ابن مالك على كلام الزمخشرى فقال:(فإن أراد بهذا الكلام ما أردته أنا فهو صحيح، وإن أراد أن "لو" حرف موضوع للتمنى كليت فغير صحيح، لأن ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمنى كما لا يجمع بينه وبين ليت، وذلك

---

١ - البيت من البحر الطويل، لم يعين قائله. وننهد : ننهض. والشاهد فيه قوله (لــو نعــان فننهدا) حيث نصب ننهد لأنه جواب تمن إنشائى كجواب ليت، لأن الأصل : وددنا لو نعان، وهذا هو المختار عند ابن مالك.والبيت من شواهد شرح التسهيل لابــن مالــك ٢٢٩/١ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٣٣/٤ .

٢ - سورة الشورى : ٥١.

٣ - شرح التسهيل ٢٢٩/١ بتصرف يسير.

٤ - المفصل بشرح ابن يعيش ١١/٩، وانظر الكشاف ٣١٣/٣ .

أن حروف المعانى مقصودها النيابة عن أفعال على سبيل الإنشاء، فالجمع بينها وبين تلك الأفعال ممتنع لامتناع الجمع بين نائب ومنوب عنه، ولهذا امتنع الجمع بين لعل وأترجى وبين إلا وأستثنى، فلو كانت (لو) موضوعة للتمنى كليت لساوتها فى امتناع ذكر فعل التمنى معها، فكان قول القائل: تمنيت لو نفعل، غير جائز، كما أن قولك: تمنيت ليتك تفعل غير جائز، والأمر بخلاف ذلك فصح ما قلته والحمد لله)[١] أ هـ.

مما سبق يتبين لنا أن (لو) عند ابن مالك تشعر بمعنى التمنى دون لفظه وبهذا تشبه ليت فى الدلالة على التمنى لا أنها حرف موضوع للتمنى كليت، ولهذا لو كان مقصد الزمخشرى كمقصده لكان كلامه صحيحاً، أما لو كان الزمخشرى يقصد أن (لو) حرف موضوع للتمنى لم يكن كلامه صواباً لما ذكره ابن مالك من جواز الجمع بين (لو) وبين فعل التمنى نحو قولك : تمنيت لو تفعل، ولو كانت حرفاً موضوعاً للتمنى لما جاز ذلك لأنه لا يجمع بين النائب والمنوب عنه.

- تفصيل القول فى المسألة :

من معانى (لو) أن تكون للتمنى نحو (لو تأتينى فتحدثنى) واختلف فى (لو) هذه فقال ابن الضائع وابن هشام الخضراوى : هى قسم برأسها أى ليست شرطية ولا مصدرية فلا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ولكن قد يؤتى لها - أى على قلة - بجواب منصوب كجواب ليت[٢].

وقال بعضهم : هى (لو) الشرطية أشربت معنى التمنى[٣].

وقال ابن مالك هى (لو) المصدرية أغنت عن فعل التمنى[٤].

والذى تدور عليه المسألة هو الخلاف بين ابن مالك والزمخشرى فى دلالة

---

١ - شرح التسهيل ١/٢٣٠.

٢ - انظر مغنى اللبيب لابن هشام ٣/٤١١.

٣ - المغنى ٣/٤١١، وانظر الجنى الدانى للحمراوى /٢٨٨ وما بعدها.

٤ - انظر شرح التسهيل ١/٢٢٩، المغنى ١/٤١٣.

(لو) على التمنى كما سبق القول ويبدو من كلام الزمخشرى أنه لم يقصد أنها حرف موضوع للتمنى كليت وإنما مقصده أنها تدل على التمنى فى المعنى دون اللفظ بدليل قوله السابق وقد تجئ (لو) فى معنى التمنى ..إلخ.

وكذلك عندما تحدث عن قوله تعالى :(**فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين**)[١] قال : (ولو فى مثل هذا الموضع فى معنى التمنى، كأنه قيل : فليت لنا كرة، وذلك لما بين (لو) و(ليت) من التلاقى فى التقدير ..)[٢].

فما فى كلامه كله يشعر بأنها بمعنى ليت دون لفظها. يقول ابن يعيش :(و تقول " ود لو تأتينا فتحدثنا " بالنصب والرفع فالنصب على معنى التمنى لأن معناه ليتك تأتينا فتحدثنا. فتنصب مع وددت كما تنصب مع ليت لأنها فى معناها.

والرفع جيد أيضاً بالعطف على لفظ تأتينا لأنه مرفوع ويكون التقدير : وددت لو تحدثنا)[٣]. ويقول أيضاً: ((لو) تستعمل بمعنى (أن) للاستقبال فحصل فيها معنى التمنى لأنه طلب فلا تفتقر إلى جواب. وذلك نحو: لو أعطانى ووهبنى، والتمنى نوع من الطلب، والفرق بينه وبين الطلب أن الطلب يتعلق باللسان والتمنى شيء يحس فى القلب يقدره المتمنى، فعلى هذا نقول " لو تأتينى فتحدثنى " بالرفع والنصب،فالرفع على الاستئناف،والنصب على تخيل معنى التمنى كما تقول ليتك تأتينى فتحدثنى)[٤].

وفى كل هذا دلالة على أن (لو) تكون بمعنى (ليت) وليست حرفاً موضوعاً للتمنى وبالعودة إلى كلام ابن مالك نجد أنه محق عندما افترض فى كلام الزمخشرى إن كان مقصده كذا وكذا لأن الزمخشرى لو كان فى كلامه ما يدل على أن (لو) حرف موضوع للتمنى كليت لكان كلامه غير صحيح وذلك لما علل به ابن مالك من كونه يستلزم منع الجمع بين (لو) وبين فعل التمنى

---

١ - سورة الشعراء : ١٠٢.

٢ - الكشاف ٣١٣/٣.

٣ - شرح المفصل ٣٨/٧.

٤ - شرح المفصل ١١/٩.

كما لا يُجمع بينه وبين ليت، لأن حروف المعاني تنوب عن أفعالها على سبيل الإنشاء فالجمع بينها وبين تلك الأفعال ممتنع لامتناع الجمع بين نائب منوب عنه لهذا لو كانت (لو) موضوعة للتمنى كـ (ليت) لساوتها فى امتناع ذكر فعل التمنى معها. وكان قول القائل : تمنيت لو تفعل، غير جائز كما أن قولك : تمنيت ليتك تفعل، غير جائز والأمر بخلاف ذلك فلم يقل أحد إن قول القائل : تمنيت لو تفعل غير جائز ولهذا كان ابن مالك محقاً فى تعليله. والله أعلم.

مبحث المبتدأ والخبر

المسألة الخامسة

الخلاف في متعلق الظرف الواقع خبراً

إذا وقع الظرف خبراً فلابد له من متعلق وقد اختلف العلماء في تقدير هذا المتعلق أهو فعل أو اسم فاعل[١] وبيان فيما يلي :

- **أولاً** ذهب ابن مالك موافقة للأخفش إلى أن المتعلق اسم فاعل فقال (ويغنى عن الخبر باطراد ظرف، أو حرف جر تام معمول في الأجود لاسم فاعل كونٍ مطلق، وفاقاً للأخفش تصريحاً، ولسيبويه إيماء، لا لفعله ..)[٢].

ويقول ابن هشام (والصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف أي الظرف والجار والمجرور .. وأن تقديره كائن أو مستقر، لا كان أو استقر)[٣].

فالأجود عند ابن مالك كما نرى أن يكون متعلق الظرف اسماً وإن كان في الألفية لم يذكر ذلك صراحة عندما قال :

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

ولعل السر في ذلك أنه كان يحكي مذهب النحويين في هذا الأمر دون أن يصرح بمذهبه بخلاف كلامه في التسهيل. ولهذا تراه يدلل على الأولى والأجود قائلاً[٤]:(ويدل على أن تقدير اسم الفاعل أولى أربعة أوجه : **أحدها** : أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد ، كقول الشاعر :

---

١ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبرى ١/١٣٩ وما بعدها ، والإنصاف للأنباري ١/٢٤٥ وما بعدها، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣١٧ وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٩٠، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/١٨٨، ١٨٩.

٢ - التسهيل بشرح ابن مالك ١/٣١٣.

٣ - أوضح المسالك ١/٢٠١.

٤ - انظر شرح التسهيل ١/٣١٧ وما بعدها.

لك العز إن مولاك عز وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن (١)

ولم يرد اجتماع الفعل والظرف فى كلام يستشهد به.

الثانى : أن الفعل لا يغنى تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليستدل على أنه فى موضع رفع، واسم الفاعل سغن عن تقديره، وتقدير ما يغنى أولى من تقدير ما لا يغنى.

الثالث : أن كل موضع وقع فيه الظرف المذكور صالح لوقوع اسم الفاعل، وبعض مواضعه غير صالح للفعل، نحو أمَّا عندك فزيد، وجئت فإذا عندك زيدٌ ، لأن

(أمَّا) وإذا المفاجأة لا يليهما فعل.

الرابع : أن الفعل المقدر جملة بإجماع، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة، والمفرد أصل، وقد أمكن، فلا عدول عنه. فلهذه المرجحات وافقت الأخفش بقولى فى الأصل :(معمول فى الأجود لاسم فاعل كون مطلق وفاقاً للأخفش تصريحاً ولسيبويه إيماءً).

- **ثانياً**: ذهب الزمخشرى - موافقة لأبى على الفارسى ومعظم البصريين(٢)- إلى أن متعلق الظرف فعل فإذا قلت زيد عندك، كان تقديره : زيد استقر عندك.

دل على ذلك قوله : (وقولك زيد فى الدار معناه : استقر فيها) (٣).

وقوله : (والجملة على أربعة أضرب : فعلية واسمية وشرطية وظرفية ..) (٤).

---

١ - البيت من البحر الطويل. والشاهد فيه قوله (كائن) حيث صرح به وهو متعلق الظرف الواقع خبراً شذوذاً والبيت من شواهد شرح التسهيل ٣١٧/١ ، وشرح ابن عقيل ٢١١/١ .

٢ - انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ٢٤٥/١ ، واللباب فى علل البناء والإعراب ١٣٩/١ وما بعدها ، وانظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٢٧٣/١.

٣ - المفصل بشرح ابن يعيش ٩١/١.

٤ - المفصل بشرح ابن يعيش ٨٨/١.

فتراه قد قسم الخبر الجملة أربعة أقسام وفاقاً للفارسى[١] الذى قال : (وأمَّا الجملة التى تكون خبراً لمبتدإ فعلى أربعة أضرب **الأول** أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل، **والثانى** أن تكون مركبة من ابتداء وخبر، **والثالث** أن تكون شرطاً وجزاءً، **والرابع** أن تكون ظرفاً).

وفى هذا دلالة على تعلق الظرف عنده بفعل، حتى يكون من قبيل الإخبار بالجملة.

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بأمرين[٢] :

الأول : جواز وقوع الظرف صلة نحو : الذى فى الدار زيد والذى عندك عمرو، والصلة لا تكون إلا جملة.

والثانى : أنَّ الظرف والجار والمجرور لابد لهما من متعلق به والأصل أن يتعلق بالفعل، وإنما يتعلق بالاسم إذا كان فى معنى الفعل ومن لفظه ، ولاشك أن تقدير الأصل الذى هو الفعل أولى.

وبالعودة إلى كلام ابن مالك نجد أنه لم يغفل هذا الكلام وإنما خالفه وتعقبه بالرد عندما قال : (وخالفت ما ذهب إليه أبو على والزمخشرى من جعل الظرف جملة، ورجح بعضهم تقدير الفعل بأنه متعين فى صلة الموصول، وهذا ليس بشيء ، لأن الظرف الموصول به واقع موقعاً لا يغنى فيه المفرد، بل إذا وقع فيه المفرد تأول بالجملة، والظرف المخبر به واقع موقعاً هو للمفرد بالأصالة، وإذا وقعت الجملة فيه تأولت بمفرد، فلا يصلح أن يعامل أحدهما معاملة الآخر)[٣].

وإذا تأملنا المذهبين معاً وجدنا أن ما ذهب إليه ابن مالك وموافقوه يقويه أن تقدير الاسم كما ذكر لا يحوج إلى تقدير آخر بخلاف تقدير الفعل فإنه يحوج إلى تقدير آخر، ومعلوم أن ما لا يحوج إلى تقدير أولى مما يحوج إليه. يضاف

---

١ – انظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٢٧٣/١ ، وشرح الأنموذج للزمخشرى ٢٠٥/١.

٢ – شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١.

٣ – شرح التسهيل ٣١٨/١ .

إلى ذلك أن الاسم مفرد، والفعل جملة والمفرد أصل فوجب التمسك به.

وما ذهب إليه الزمخشري يقويه : أن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وإن كان هو الأصل في غير العمل، لهذا كان تقدير ما هو الأصل في العمل – وهو الفعل – أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل)[١].

يضاف إلى ذلك أن الخبر الظرفي يشبه الصلة الظرفية ، والصلة هنا لا تقدر إلا فعلاً حتى تكون جملة فكذلك ما يشبهه وهو الخبر.

هذا بالنسبة لما يقوى كلاً من المذهبين غير أنك إذا أنعمت النظر فيهما وجدت أن ما استدل به ابن مالك مثلاً من قول الشاعر :

لك العز إن مولاك عز وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

شاهداً على اجتماع اسم الفاعل والظرف إنما هو شاذ لأن الأصل عند الجمهور أن الخبر – إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً – أن يكون كل منهما متعلقاً بكون عام وأن يكون هذا الكون العام واجب الحذف. يقول ابن الشجري : (والظرف متى وقع خبراً عمل فيه اسم فاعل محذوف مرفوض إظهاره ، نحو زيد خلفك ..)[٢].

وما استدل به أصحاب المذهب الثاني من وقوع الظرف صلة .. إلخ. رده ابن مالك بأن الظرف الواقع صلة يكون في موقع لا يغني فيه المفرد، بل إذا وقع فيه مفرد تأول بجملة، والظرف المخبر به واقع موقعاً هو للمفرد بالأصالة، وإذا وقعت الجملة فيه تأولت بمفرد، فلا يصلح أن يعامل أحدهما معاملة الآخر. ولهذا نجد في الكلام ما يقوى مذهب ابن مالك ويرجحه. والله أعلم.

---

١ – انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢٤٦/١.

٢ – الأمالي الشجرية ٣٠/٢.

مبحث كان وأخواتها

المسألة السادسة

استعمال بات بمعنى صار

ذكر ابن مالك أنَّ كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل تستعمل بمعنى صار دالة على التحول من وصف إلى آخر[١] كقوله تعالى:(**وبست الجبال بساً فكانت هباءً منبثاً وكنتم أزواجاً ثلاثة**)[٢]

وقول الشاعر فى أضحى :

ثم أضحوا كأنهم ورقٌ جف فألوت به الصَّبا والدبورُ [٣]

وقوله تعالى فى أصبح : (**فأصبحتم بنعمته إخواناً**)[٤].

وقول الشاعر فى أمسى :

أمست خلاءً وأمسى أهلها احتملوا أخنى عليها الذى أخنى على لبد [٥]

وقوله تعالى فى ظل : (**فظلت أعناقهم لها خاضعين**)[٦].

هذا ما ذكره ابن مالك من أخوات كان المستعملة بمعنى " صار ".

وذكر الزمخشرى (بات) عندما قال : (**وظل وبات على معنيين أحدها :** اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين على طريقة كان، **والثانى:** كينونتهما

---

١ - انظر شرح التسهيل ٣٤٥/١.

٢ - سورة الواقعة : ٥ - ٧.

٣ - البيت من الخفيف، لعدى بن زيد ، و معنى ألوت به : ذهبت به. والشاهد استعمال أضحى بمعنى صار.والبيت من شواهد شرح التسهيل ٣٤٦/١ ، والأشمونى ٢٣٠/١ .

٤ - سورة آل عمران : ١٠٣.

٥ - البيت من البسيط. للنابغة الذبيانى فى مدح النعمان بن المنذر. والشاهد : استعمال أمسى بمعنى صار. والبيت من شواهد شرح التسهيل ٣٤٦/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٢/١ وشرح الأشمونى ٢٣٠/١ .

٦ - سورة الشعراء : ٤.

بمعنى صار ومنه قوله عز اسمه **(وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً)**[١].

وعلق ابن مالك على ما ذكره الزمخشري من استعمال بات بمعنى صار رداً له فقال :(زعم الزمخشري أنّ بات قد تستعمل بمعنى صار، وليس بصحيح، لعدم شاهد على ذلك، مع التتبع والاستقراء، وحمل بعض المتأخرين على ذلك قول النبي – صلى الله عليه وسلم – : " فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده[٢] " ولا حاجة إلى ذلك، لإمكان حمل بات على المعنى المجمع عليه، وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلاً، كما أن ظل غير المرادفة لصار لثبوت مضمون الجملة نهاراً كما قال الشاعر :

أظلُّ أرعى وأبيتُ أطحنُ والموتُ من بعض الحياةُ أهونُ [٣]

ومجيء بات بمعنى صار نص عليه غير الزمخشري جمع من العلماء يقول ابن يعيش: (وقد يستعملان أي – ظل وبات – استعمال كان وصار مع قطع النظر عن الأوقات الخاصة، فيقال : ظل كئيباً وبات حزيناً، وإن كان ذلك في النهار لأنه لا يراد به زمان دون زمان) [٤].

ويقول عبد القاهر الجرجاني: (أصبح وأمسى في قولك : أصبح زيدٌ منطلقاً، وأمسى زيدٌ مسروراً، وليس يراد بهما الصباح والمساء، وإنما يدلان على معنى قريب من معنى صار، وكذا ظل وبات تقول: ظل زيدٌ مسروراً، وبات زيدٌ فاعلاً كذا وكذا) [٥].

ويقول الفيومي في المصباح المنير: (وقد تأتي بات بمعنى صار، يقال : بات بموضع كذا أي صار به سواء كان في ليلٍ أو نهار، وعليه قوله عليه

---

١ – سورة النحل : ٥٨. وانظر المفصل لشرح ابن يعيش ١٠٥/٧.

٢ – هذا الحديث أخرجه البخاري في (٤) كتاب الوضوء ، (٢٦) باب الاستجمار وتراً ، ومسلم في (٢) كتاب الطهارة ، والإمام مالك في الموطأ (٢) باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة صـ ٥٠ .

٣ – البيت من الرجز الذي لم يعرف قائله.

٤ – شرح المفصل ١٠٦/٧.

٥ – المقتصد في شرح الإيضاح ٣٩٩/١.

الصلاة والسلام: " فإنه لا يدرى أين باتت يده " والمعنى : صارت ووصلت، وعلى هذا المعنى قول الفقهاء : بات عند امرأته ليلة أى صار عندها سواء حصل معه نوم أم لا) (١).

وعندما ننعم النظر فى كلام الزمخشرى وغيره من العلماء الذين قالوا إن بات تستعمل بمعنى صار نجد فى قولهم توسعاً فى اللغة لاسيما وأنهم قد استشهدوا بقوله – صلى الله عليه وسلم – فجعلوا بات فى الحديث بمعنى صار، وهذا ما يجعلنى أتساءل ما المانع من استعمال بات بمعنى صار كما ذكر الزمخشرى وغيره من العلماء ؟

ولهذا فابن مالك عندما رد كلام الزمخشرى وغيره فى استشهادهم بحديث رسول الله صلى الله عليه و سلم ، وقال: (و لا حاجة إلى ذلك. لإمكان حمل بات على المعنى المجمع عليه ... إلخ) ضمن كلامه إمكان حمل بات على معناه الأصلى فهذا إمكان نحوى وما المانع من جعلها بمعنى صار فى الحديث ما دام ممكناً لاسيما وأن الإمكانات النحوية كثيرة جداً فى كلام النحويين. ويؤيد ذلك أيضاً ما قاله ابن مالك نفسه من أن أصلح ما يتمسك به جاعل بات بمعنى صار قول الشاعر :

أجنى كلما ذُكرت كليبٌ أبيتُ كأننى أُطوى بجمر (٢)

لأن كلما تدل على عموم الأوقات، وأبيتُ إذا كانت على أصلها مختصة بالليل(٣) .

ولهذا فلا مانع من استعمال بات بمعنى صار كما ذكر الزمخشرى وكما ورد عن العرب . والله أعلم.

---

١ – المصباح المنير م بيت.

٢ – البيت من البحر الوافر، لعمرو بن قيس المخزومى، وهو فى لسان العرب م جنن، منسوب للهذلى، والشاهد فيه – كما ذكر ابن مالك – استعمال بات بمعنى صار .والبيت من شواهد شرح التسهيل ٣٤٦/١ .

٣ – شرح التسهيل ١/ ٣٤٦.

مبحث (ما) و(لا) و (لات) المشبهات بـ (ليس)

المسألة السابعة

زيادة الباء في الخبر المنفي بعد ليس وما وهل هذا خاص بما الحجازية ؟

تزاد الباء كثيراً في الخبر بعد (ليس) و(ما) نحو قوله تعالى :(**أليس الله بكاف عبده**) [١] وقوله تعالى :(**أليس الله بعزيز ذي انتقام**) [٢] و (**ما الله بغافل عما يعملون**) [٣] و (**وما ربك بظلام للعبيد**) [٤] ولا تختص زيادة الباء بعد (ما) بكونها حجازية خلافاً لقوم، بل تزاد بعدها وبعد التميمية، وقد نقل سيبويه والفراء – رحمهما الله تعالى – زيادة الباء بعد (ما) عن بني تميم، فلا التفات إلى من منع ذلك وهو موجود في أشعارهم[٥].

وقد دار خلاف بين الزمخشري وابن مالك في هذا الأمر وبيانه فيما يلي :

ذكر ابن مالك أن الباء تزاد في الخبر المنفي بليس وما ولم يقيد ذلك بكون (ما) حجازية أو تميمية فجوز زيادة الباء بعد (ما) الحجازية والتميمية مخالفاً بذلك الزمخشري الذي تبع الفارسي في أن الباء لا تزاد إلا بعد (ما) الحجازية فقط. نص على ذلك ابن مالك بقوله : (و زعم أبو علي أن دخول الباء على الخبر بعد (ما) مخصوص بلغة أهل الحجاز ، وتبعه في ذلك الزمخشري، وهو بخلاف ما زعماه) [٦].

واستشهد ابن مالك على زيادة الباء في خبر (ما) التميمية بقول الفرزدق وهو شاعر بني تميم :

---

١ – سورة الزمر : ٣٦.

٢ – سورة الزمر : ٣٧.

٣ – سورة البقرة : ١٤٤.

٤ – سورة فصلت : ٤٦.

٥ – انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٠٩/١.

٦ – انظر شرح التسهيل ٣٨٣/١ .

لعمرك مـا معـنٌ بتـارك حقـه ولا منسـئٌ معـنٌ ولا متيسـرُ (١)

وقال الفارسى : (وقد دخلت على خبرها الباء كما دخلت على خبر لـيس وذلك قولهم : ما زيدٌ بذاهب ، وما بكرٌ بخارج) (٢).

ويقول الشيخ عبد القاهر موضحاً كلام الفارسى :(وقوَّى الشيخ أبو علـى مشابهة (ما) لليس بدخول الباء فى الخبر نحو ما زيدٌ بخارج، فهذا لغـة أهـل الحجاز ..) (٣).

فهو يصرح بمذهب الفارسى من اختصاص زيادة البـاء بخبـر (مـا) الحجازية فقط.

ويقول ابن عقيل :(و قد اضطرب رأى الفارسى فى ذلك، فمرة قال : لا تزاد الباء إلا بعد الحجازية، ومرة قال : تزاد فى الخبر المنفى) (٤).

وقال الزمخشرى : (و دخول الباء فى الخبر نحو قولك: ما زيد بمنطلـق إنما يصح على لغة أهل الحجاز لأنك لا تقول زيد بمنطلق) (٥).

هذا هو رأى الزمخشرى الذى تبع فيـه الفارسـى ،وهـو أيضـاً قـول الكوفيين(٦) وقد سبق القول بأن ابن مالك خالفهما فى ذلك ورد ما قالاه وذكر فى رده وجوها منها(٧) :

---

١ - البيت من البحر الطويل. قاله الفرزدق - يهجو - رجلاً اسمه معن يضرب به المثل فى شدة التقاضى، والشاهد فيه قوله: (ما معن تبارك حقه) حيث زيدت الباء فى خبـر (ما) التميمية.والبيت من شواهد الكتاب ٦٣/١ وشرح التسهيل ٣٨٣/١ ، ومنحة الجليل ٣٠٩/١ .

٢ - الإيضاح بشرح المقتصد ١/ ٤٢٩.

٣ - المقتصد فى شرح الإيضاح ١/ ٣٣٩.

٤ - شرح الألفية لابن عقيل ١/ ٣٠٩.

٥ - المفصل بشرح ابن يعيش ٢/ ١١٤.

٦ - انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١٦.

٧ - انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٣ وما بعدها.

١- أن أشعار بنى تميم تتضمن الباء كثيراً بعد (ما) ، كقول الفـرزدق المتقدم.

٢- أن الباء دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفياً، لا لكونـه خبـراً منصوباً، ولذلك دخلت على خبر لم أكن، وامتنع دخولها على خبر كنـت. وإذا ثبت أن كون المسوغ لدخولها النفى ، فلا فرق بين منفى منصوب المحل ومنفى مرفوع المحل.

٣- أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل، وبعد هل كقـول الشاعر :

لعمـرك مـا إن أبـو مالـك بـواه ولا بضـعيف قـواه (١)

حيث دخلت الباء بعد (ما) المكفوفة بـ (إن).

وقوله :

يقول إذا اقلولى عليها وأقـردت ألا هل أخو عـيش لذيـذ بـدائم (٢)

فقد دخلت الباء بعد هل على الخبر لشبه هل بحرف نفى، فلأن تدخل على ما التميمية أحق وأولَى، لأن شبه (ما) بما، أكمل من شبه هل بما، وقد تقدم أن الفراء حكى أن أهل نجد كثيراً ما يجرون الخبر بعد (ما) بالباء وإذا أسـقطوا الباء رفعوا، وهذا دليل واضح على أن وجود الباء جارة للخبر بعـد (مـا) لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل، بل جائز أن يقال : هو منصوب المحـل،

---

١ - البيت من المتقارب. قاله المتنخل الهذلى فى رثاء أبيه. وأبو مالك كنية عويم بن عثمـان الذى هو والد المتنخل . والشاهد قوله (ما إن أبو مالك بواهٍ) حيث دخلت الباء فـى خبر (ما) المكفوفة بإن. والبيت من شـواهد شـرح التسـهيل ٣٨٣/١ ، وشـرح الأشمونى ٢٥٢/١ .

٢ - البيت من البحر الطويل. للفرزدق يهجو جريراً، واقلولى : ارتفع. أقـردت : سـكنت. والشاهد قوله (هل أخو عيش بدائم) حيث زيدت الباء فى الخبر بعد هل لأنها تشـبه النفى. والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٣/١ ، وشرح الألفيـة لابـن الناظم /١٤٩ ، وشرح الأشمونى ٢٥١/١ .

وأن يقال هو مرفوع المحل، وإن كان المتكلم به حجازياً، فإن الحجازى قد يتكلم بلغة غيره، وغيره قد يتكلم بلغته.

هذا ما استدل به ابن مالك على تقوية مذهبه ورده مذهب الفارسى والزمخشرى وأرى أن ابن مالك على حق فى كل ما قال فدخول الباء على خبر (ما) يجوز فى الحجازية والتميمية ولا يقتصر على (ما) الحجازية فقط لثبوت ذلك فى أشعار العرب كما سبق فى قول الفرزدق وهو شاعر بنى تميم، وفى هذا ما يكفى لرد مذهب الزمخشرى[١]. يضاف إلى ذلك ما تضمنته أدلة ابن مالك من أوجه قوية مقنعة تجعل هذا المذهب جدير بالرجحان.

ولأن العلماء الذين فسروا كلام الزمخشرى ضعفوه ووصفوه بالفساد ونصوا على أن الأولى و الأصوب خلافه . يقول ابن يعيش – بعد أن ذكر أن ذلك مذهب الكوفيين – (وهو أى مذهب الكوفيين – فاسد .. وقوله : أى الزمخشرى " لا يصح دخول الباء إلا على لغة أهل الحجاز ، لأنك لا تقول : زيد بقائمٌ يريد أن ما بعد (ما) التميمية مبتدأ وخبر والباء لا تدخل فى خبر المبتدإ وهذا فيه إشارة إلى مذهب الكوفيين. وليس بسديد، وذلك لأن الباء إن كان أصل دخولها على ليس و(ما) محمولة عليها لاشتراكهما فى النفى فلا فرق بين الحجازية والتميمية فى ذلك، وإن كانت دخلت فى خبر (ما) بإزاء اللام فى خبر إنَّ فالتميمية والحجازية فى ذلك سواء)[٢].

أما ابن الحاجب فقد وصف قول الزمخشرى، لأنك لا تقول : زيدٌ بمنطلق، بأنه استدلال غير مستقيم لفقدان النفى المصحح دخول الباء ، ألا ترى أنك تقول : ما جاءنى من أحدٍ ، فدخول (من) لأجل النفى خاصة، ولا يلزم أن نقول : جاءنى من أحدٍ فكذلك هنا[٣].

لكل هذا وغيره رجحت مذهب ابن مالك و من تبعه . والله أعلم .

---

١ – انظر شرح أنموذج الزمخشرى ١/ ٢٢٩.

٢ – شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١٦.

٣ – انظر الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٣٩٩.

مبحث الاستثناء

المسألة الثامنة

نوع الاستثناء فى قوله تعالى

(قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله) [١]

اختلف الزمخشرى وابن مالك فى نوع الاستثناء فى هذه الآية فذكر الزمخشرى أن الاستثناء فيها منقطع جاء على لغة بنى تميم من إبدال المستثنى من المستثنى منه ذكر ذلك فى الكشاف فقال : (فإن قلت: لم رفع اسم الله، والله يتعالى أن يكون ممن فى السموات والأرض؟ قلت: جاء على لغة بنى تميم، حيث يقولون : ما فى الدار أحدٌ إلا حمارٌ، يريدون ما فيها إلا حمارٌ، كأن أحداً لم يذكر) [٢].

فـ (من) على قول الزمخشرى اسم موصول فى محل رفع فاعل يعلم ، و(الغيب) مفعول به ليعلم، ولفظ الجلالة بدل من (مَن) الموصولة. وهو استثناء منقطع كما قال، لأن المستثنى – وهو لفظ الجلالة – ليس من جنس المستثنى منه لأن الله تعالى لا يحويه مكان، و (من فى السموات) يدل على أن المقصودين مستقرون فى السموات و الأرض[٣].

والذى دعا الزمخشرى إلى اختيار المذهب التميمى على المذهب الحجازى أنه حمل هذه الآية على قول الشاعر :

وبلدةٍ ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيسُ [٤]

---

١ – سورة النمل : ٦٥.

٢ – الكشاف ٣/ ٣٦٥.

٣ – انظر عدة السالك إلى أوضح المسالك ٢/ ٢٦٣ وما بعدها.

٤ – البيت من الرجز لعامر بن الحارث، المعروف بجران العود، واليعافير : جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية، والعيس : جمع أعيس أو عيساء، وهى الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة، والشاهد فيه قوله (إلا اليعافير) حيث جاء على لغة تميم من إبدال المستثنى من المستثنى منه. والبيت من شواهد الكتاب ١/٣٢٢ ، وشرح التسهيل ٢/٢٨٦ ، والكشاف ٣/٣٦٥ ، ٣٦٦ .

حيث جاء قوله (إلا اليعافير) مرفوعاً على الإتباع عند بنى تميم.

نص الزمخشرى على ذلك فقال : (فإن قلت : ما الداعى إلى اختيار المذهب التميمى على الحجازى ؟ قلت : دعت إليه نكتة سرية. حيث أخرج المستثنى مخرج قوله : إلا اليعافير، بعد قوله : ليس بها أنيس، ليؤول المعنى إلى قولك : إن كان الله ممن فى السموات والأرض، فهم يعلمون الغيب، يعنى أن علمهم الغيب فى استحالته كاستحالة أن يكون الله منهم، كما أن معنى ما فى البيت إن كانت اليعافير أنيساً ففيها أنيس بناء للقول بخلوها من الأنيس) (١).

وأجاب الزمخشرى على اعتراض قد يوجه إليه لتخرج الآية على غير المذهب التميمى فقال : (فإن قلت : هلا زعمت أن الله ممن فى السموات والأرض. كما يقول المتكلمون : الله فى كل مكان ، على معنى أنَّ علمه فى الأماكن كلها، فكأن ذاته فيها حتى لا تحمله على مذهب بنى تميم؟ قلت : يأبى ذلك أن كونه فى السموات والأرض مجاز، وكونهم فيهن حقيقة، وإرادة المتكلم بعبارة واحدة حقيقة ومجازاً غير صحيحة، على أن قولك : من فى السموات والأرض، وجمعك بينه وبينهم فى إطلاق اسم واحدٍ فيه إيهام تسوية ، و الإيهامات مزالة عنه وعن صفاته تعالى) (٢).

وقد ذكر هذا أيضاً أبو حيان حيث قال :(استثناء منقطع لعدم اندراجه فى مدلول لفظ (من) وجاء مرفوعاً على لغة بنى تميم .. ولا يقال : إنه مندرج فى مدلول (من) فيكون فى السموات والأرض ظرفاً حقيقياً للمخلوقين، ومجازياً بالنسبة إلى الله تعالى، أى هو فيهما بعلمه، لأن فى ذلك جمعاً بين الحقيقة والمجاز، وأكثر العلماء ينكر ذلك، وإنكاره هو الصحيح) (٣).

أما ابن مالك فقد جعل الاستثناء فى الآية متصلاً على ثلاثة أوجه(٤):

---

١ - الكشاف ٣/ ٣٦٥ ، ٣٦٦.

٢ - الكشاف ١/ ٣٦٦.

٣ - البحر المحيط ٧/ ٩١.

٤ - انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٨/٢ وما بعدها، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٣٤٣.

الأول : أن قوله (فى السموات) متعلق بفعل كون خاص فكأنه قيل: لا يعلم من يذكر فى السموات والأرض الغيب إلا الله .

الثانى: أنه يجوز أن يتعلق قوله (فى السموات) باستقر مسنداً إلى مضاف محذوف، وأقيم المضاف إليه مقامه، والتقدير: لا يعلم من استقر ذكره فى السموات والأرض الغيب إلا الله، ثم حذف الفعل والمضاف .

الثالث: أنه يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز فى كلمة واحدة كقولهم: القلم أحد اللسانين فاللسان يطلق على الجارحة، ويطلق على القلم. والأول حقيقة والثانى مجاز[١].

وقد نص ابن مالك على مذهبه عند عرض مذهب الزمخشرى وصوره بزعم ورده فقال :(وزعم الزمخشرى أن قوله تعالى: **(قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله)** استثناء منقطع جاء على لغة تميم لأن الله تعالى وإن صح الإخبار عنه بأنه فى السموات والأرض، فإنما ذلك على المجاز لأنه مقدس عن الكون فى مكان بخلاف غيره ، فإذا أخبر عنه بأنه فى السموات أو فى الأرض فإنه كائن فيهما حقيقة، ولا يصح حمل اللفظ فى حال واحدٍ على الحقيقة والمجازة والصحيح عندى أن الاستثناء فى الآية متصل، وفى متعلقة بغير استقر من الأفعال المنسوبة على الحقيقة إلى الله تعالى ، وإلى المخلوقين بذكر ويذكر .. ويجوز تعليق فى باستقر مسنداً إلى مضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه .. وهذا على تسليم امتناع إرادة الحقيقة والمجاز فى حال واحدة، وليس عندى ممتنعاً، لقولهم : القلم أحد اللسانين، والخال أحد الأبوين، وقوله تعالى: **(إن الله وملائكته يصلون على النبى)** [٢]...) [٣].

وقد سبق ابن مالك إلى القول بأن الاستثناء فى الآية متصل الفراء عندما

---

١ - انظر مجمع الأمثال للميدانى /١٣٠- (القلم أحد اللسانين).

٢ - سورة الأحزاب : ٥٦

٣ - شرح التسهيل ٢/ ٢٨٨ وما بعدها.

بيَّن أن ما بعد إلا مرفوع، لأنه فى الذى قبلها جحداً، وهو مرفوع[١].

وفى الآية وجه آخر حاصله أن (من) الموصولة مفعول به ليعلم، وليست فاعلاً، والغيب بدل (من) ولفظ الجلالة فاعل يعلم ، و الاستثناء على هذا الوجه مفرغ وكأنه قيل : لا يعلم الغيب إلا الله .

ذكر هذا أبو حيان وحسنه قائلاً : (و لو أعرب (من) مفعولاً، والغيب بدل منه و إلا الله هو الفاعل أى لا يعلم غيب من فى السموات والأرض إلا الله أى الأشياء الغائبة التى تحدث فى العالم وهم لا يعلمون بحدوثها أى لا يسبق علمهم بذلك لكان وجهاً حسناً)[٢] و ذكره ابن هشام[٣].

هذه آراء العلماء فى الاستثناء فى الآية محل الاستشهاد ولو أنعمت النظر فيها وجدت أن الراجح من هذه الآراء هو مذهب الزمخشرى فالاستثناء فى الآية منقطع جاء على لغة بنى تميم من إبدال المستثنى من المستثنى منه ، ولا يلتفت إلى ما يوجه إليه من اعتراضات . والله أعلم .

---

١ - انظر معانى القرآن للفراء ٢/ ٢٩٨.

٢ - البحر المحيط ٧/ ٩١.

٣ - انظر مغنى اللبيب ٥/ ٣٤٩.

المسألة التاسعة

شروط الوصف بـ (إلا)

تحدث ابن مالك عن شروط الوصف بـ (إلا) وجمعها في قوله : (تؤول إلا بغير فيوصف بها وبتاليها جمع أو شبهه منكر أو معرف بأداة جنسية، ولا يكون كذلك دون متبوع ولا حيث لا يصلح الاستثناء ولا يليها نعت ما قبلها وما أوهم ذلك فحال أو صفة بدل محذوف خلافاً لغيرهم .....)[١].

ويهمنا من هذه الشروط الشرط الأخير فقد دار خلاف بين الزمخشري وابن مالك حول هذا الشرط فذكر ابن مالك أن إلا لا يليها نعت ما قبلها، وفي هذا إشارة إلى قول الأخفش : (لا يفصل بين الموصوف والصفة بـ (إلا) . ثم قال: وما جاءني رجل إلا راكب ، تقديره: إلا رجل راكب[٢]، وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم. وقال أبو على الفارسي في التذكرة: تقول ما مررت بأحد إلا قائماً إلا أخاك، لا يجوز كون قائماً صفة لأحد، لأن "إلا" لا تتعرض بين الصفة والموصوف، ولا كونه حالاً من التاء، لأن المعنى ما مررت قائماً، ولو قلت مررت قائماً بأحدٍ لم يجز، وكذا ما في معناه، وإذا بطل هذا ثبت أن قائماً حال من أحد وإذا ثبت ذلك تعين أن ينصب أخاك لأنَّه بعد إيجاب صحيح. وقد صرَّح أبو الحسن وأبو على بأن "إلا" لا تفصل بين موصوف وصفة، وما ذهبا إليه هو الصحيح، لأن الموصوف والصفة كشيء واحد، وشيئان هنا كشيء واحد لا يختلفان بنفي الحكم عن أحدهما وإثباته للآخر كالمتوسط بينهما "إلا" ولأن الصفة توضح موصوفها كما توضح الصلة الموصول، وكما يوضح المضاف إليه المضاف، فكما لا يقع "إلا" بين الموصول والصلة ولا بين المضاف والمضاف إليه، كذا لا تقع بين الموصوف والصفة، ولأن إلا وما بعدها في حكم

---

١ - تسهيل الفوائد بشرح ابن مالك ٢/ ٢٩٧.

٢ - ما جاءني رجل إلا راكب ، تقديره : ما جاءني رجل إلا رجل راكب، فرجل الأولى فاعل جاء، ورجل الثانية بدل ، وراكب صفة للبدل.

جملة مستأنفة والصفة لا تستأنف فلا تكون فى حكم مستأنف[١].

هذا ما ذكره ابن مالك فإلا لا تفصل بين الموصـــول وصـــلته ولا بـــين الموصوف وصفته.

وذكر الزمخشرى أن إلا تفصل بين الموصوف وصفته فما بعد "إلا" جملة ابتدائية تكون صفة لما قبلها نص على ذلك فقال:(وإذا قلت ما مررت بأحـــد إلا زيدٌ خيرٌ منه كان ما بعد إلا جملة ابتدائية واقعة صفة لأحدٍ، وإلا لغو فى اللفـظ معطية فى المعنى فائدتها جاعلة زيداً خيراً من جميع مـــن مـــررت بهـــم) [٢]. فجملة "زيدٌ خير منه" مبتدأ وخبر صفة فى محل جر صفة لأحدٍ كأنـــك قلـــت : مررت بقوم زيد خير منهم، وأفادت إلا انتفاء مرورك بغير من هذه صفتهم[٣].

كما أجاز الزمخشرى توسط الواو بين الصفة والموصوف فجعل الجملـــة التى بعد الواو فى قوله تعالى :(**وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلـــوم**)[٤] صفة لقرية وتوسطت الواو بينهما لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف قـــال فـــى الكشاف:(فإن قلت: كيف عزلت الواو عن الجملة بعد "إلا" ولم تعزل عنها فـــى قوله:(**وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم**) قلت : الأصل عزل الواو لأن الجملة صفة لقرية، وإذا زيدت فلتأكيد وصل الصفة بالموصوف كما فـــى قولـــه تعالى (**سبعة وثامنهم كلبهم**) [٥].

فالقياس ألا تتوسط الواو بين الصفة والموصوف كما فى قوله:(**وما أهلكنا من قرية إلا لها منـــذرون**) [٦]، وإنما توسطت فى قوله (**إلا ولهـــا كتـــاب معلوم**) لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال فى الحال : جاءنى زيد عليه ثوب، وجاءنى وعليه ثوب، فقد قاس الزمخشرى الصفة على الحال .

---

١ - شرح التسهيل ٢/ ٣٠١ ، ٣٠٢.

٢ - المفصل بشرح ابن يعيش ٢/ ٩٣.

٣ - انظر شرح المفصل ٢/ ٩٣.

٤ - سورة الحجر : ٤ .

٥ - الكشاف ٣/ ٣٢٧.

٦ - سورة الشعراء: ٢٠٨.

وقد رد ابن مالك كلام الزمخشري وصدره بزعم ووصفه بالفساد فقال : وهو فاسد من خمسة أوجه[١] :

أحدها: أنه قاس الصفة على الحال، وبين الصفة والحال فروق كثيرة، كجواز تقدمها على صاحبها وجواز تخالفهما بالإعراب، وبالتعريف والتنكير وجواز إغناء الواو من الضمير في الجملة الحالية. وامتناع ذلك في الصفة، فكما ثبت مخالفة الحال الصفة في هذه الأشياء ثبت مخالفتها إياها بمقارنة الواو الجملة الحالية وامتناع ذلك في الجملة النعتية.

الثاني: أن مذهب الزمخشري في هذه المسألة مذهب لا يُعرف من البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليه.

الثالث: أنه معلل بما لا يناسب. وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما، وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح أن يقال العاطف مؤكد.

الرابع: أن الواو فصلت الأول من الثاني، ولولا هي لتلاصقا، فكيف يقال إنها أكدت لصوقها ؟.

الخامس: أن الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف لكان أولى المواضع بها موضع لا يصلح للحال نحو: إن رجلاً رأيُه سديدٌ لسعيدٌ، "فرأيه سديد" جملة نُعِتَ بها، ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف "**ولها كتاب معلوم**" فإنها جملة يصلح في موضعها الحال لأنها بعد نفي والمنفي صالح لأن يجعل صاحب حال، كما هو صالح لأن يجعل مبتدأ.

هذه أدلة ابن مالك التي رد بها مذهب الزمخشري فإلا لا تدخل بين الموصوف وصفته كما لا نفصل بين الموصول وصلته والمضاف إليه والمضاف.والواو لا تتوسط بين الموصوف وصفته لأن الزمخشري قاس جملة الصفة على جملة الحال وهناك فروق بين الجملتين كما ذكر ابن مالك فهذا قياس

---

١ - انظر شرح التسهيل ٣٠٢/٢.

باطل، والواو فاصلة لا يمكن معها توكيد لصوق الصفة بالموصوف .

وكذلك رُدَّ كلام الزمخشرى فى قوله تعالى:(**وثامنهم كلبهم**) من أن هذه الواو هى التى تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر[١].

رَدَّ ذلك ابن هشام معللاً رده بما علل به ابن مالك من أنَّ الواو لا تدخل بين الصفة والموصوف فعنده أن الوصفية ممتنعة، ولهذا ساغ مجيء الحال من النكرة، لأن الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة[٢].

وقال ابن هشام:(ما يمنع أحدهما دون الآخر، ولولا المانع لكانا – أى تقدير الوصفية والحالية– جائزين وذلك نحو " ما جاءنى أحدٌ إلا قال خيراً " فإن جملة القول كانت قبل وجود "إلا" محتملة للوصفية والحالية، ولما جاءت "إلا" امتنعت الوصفية. ومثله:(**وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون**)، وأما (**وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم**) فللوصفية مانعان: الواو وإلا، ولم ير الزمخشرى وأبو البقاء واحداً منهما مانعاً وكلام النحويين بخلاف ذلك)[٣].

وأخيراً أقول إن رأى ابن مالك هو الرأى الراجح فإلا – والواو – لا تفصل بين الموصوف وصفته كما لا تفصل بين الموصول وصلته والمضاف والمضاف إليه وهذا ما أراه وأرجحه.

فإلا الموصوف بها لا يليها نعت ما قبلها وما أوهم ذلك فإنه يخرج على أنه حال أو صفة بدل محذوف. ولا فرق فى ذلك بين أن يكون ما بعد "إلا" مفرد أو جملة. والله أعلم .

---

١ – انظر الكشاف ٢/ ٧١٣ ، ٧١٤.

٢ – انظر مغنى اللبيب ٤ / ٤٠٠ .

٣ – المغنى لابن هشام ٥/ ٢٦٥ ، ٢٦٦ بتصرف يسير.

مبحث الحال

المسألة العاشرة

هل يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور ؟

ذكر ابن مالك أنه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر ورد كلام من منع ذلك وكان منهم الزمخشرى، وصف ابن مالك أقوال المانعين بأنها شبه وتخيلات لا تستميل إلا نفس من لا تثبت له. بل الصحيح جواز التقدم لثبوته سماعاً ولضعف دليل المنع[١] وإليك الأمر بالتفصيل :

للنحويين فى تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف ثلاثة مذاهب أفصلها فيما يلى :

- **المذهب الأول** : لسيبويه والجمهور وهو المنع مطلقاً، فلا يجوز عندهم فى : مررتُ بهندٍ جالسة ، مررت جالسةً بهند[٢].

قال سيبويه : (ومن ثَمَّ صار مررت قائماً برجلٍ لا يجوز، لأنه صار قبل العامل فى الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء، ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل)[٣] أ هـ.

وقال ابن يعيش:(فإن قدمت الحال من المجرور على الجار والمجرور نحو قولك: مررتُ راكباً بزيد، وأنتَ تجعل (راكباً) لزيد فإن سيبويه وأبا بكر بن السراج[٤] ومن تبعهما منعا من جواز ذلك، لأن العامل وإن كان الفعل لكنه لَمَّا لم يصل إلى ذى الحال الذى هو زيد إلا بواسطة حرف الجر لم يجز أن يعمل فى حاله قبل ذكر ذلك الحرف، وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه)[٥] أهـ.

---

١ - أنظر شرح التسهيل ٢ / ٣٣٦ وما بعدها .

٢ - انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢/ ٢٦٤ ، شرح التصريح ١/ ٣٧٨.

٣ - الكتاب ٢/ ١٢٤ ، وانظر المقتضب ٤/ ٣٠٢ ، ٣٠٣ فقد نص على ذلك هو الآخر.

٤ - انظر الأصول ١/ ٢١٤ ، ٢١٥.

٥ - شرح المفصل ٥٩/٢ ، وانظر شرح الكافية ١/ ٢٠٧ ، والبسيط ١/ ٥٢٩.

وقد استدل الجمهور على مذهبهم بما يلي :

١- أن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة لكن مَنَع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن الفعل لا يَتعدى بحرف واحد إلى شيئين فجعلوا عوضاً عن الاشتراك فى الواسطة التزام التأخير(١).

٢- بعضهم علل مَنع التقديم بالحمل على حال المجرور بالإضافة(٢).

٣- وبعضهم علله بأن حال المجرور شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار نحو: زيد فى الدار مُتَّكئاً، فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر فى هذا وأمثاله، لا يتقدم عليه نحو: مررت بهند جالسة(٣).

- **المذهب الثانى:** ذهب الفارسى وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون- وتبعهم ابن مالك - إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، فجوزوا مررت جالسة بهند(٤).

واحتج أصحاب هذا المذهب بأن العامل فى الحال على الحقيقة هو الفعل (مررت) والفعل متصرف فى نفسه فينبغى أن يتصرف فى معموله، ومن ثَم لَم يَمتنع تقديم الحال هنا(٥)، واحتجوا كذلك بقوله تعالى :(**وما أرسلناك إلا كافة للناس**)(٦).

---

١ - انظر شرح التسهيل ٢/ ٣٣٦، وشرح ابن الناظم /٣٢٣ ، وشرح التصريح ٣٧٨/١ ، ٣٧٩، الهمع ٢٤١/١.

٢ - انظر شرح التسهيل ٢/ ٣٣٦، وشرح ابن الناظم /٣٢٣.

٣ - انظر المصدرين السابقين الصفحات نفسها.

٤ - انظر البحر المحيط ٧/ ٢٨١ ، شرح ابن الناظم /٣٢٣، شرح ابن عقيل ٢/ ٢٦٤ ،الهمع ١ /٢٤١.

٥ - انظر أمالى ابن الشجرى ٢/ ٢٨٠.

٦ - سورة سبأ : ٢٨، وقد رُدَّ ما استدل به أصحاب هذا المذهب بأن الفعل قد عمل فى الجار والمجرور جميعاً، وقد صارا كالشيء الواحد، فإن جاز أن يتقدم الحال عليهما وجب أن يكون لهما معاً، ومحال أن يكون للحرف حال. انظر الأمالى الشجرية ٢/ ٢٨١.

وقد بَين ابن مالك هذا المذهب فقال: (وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح لا ممتنع)[١] أهـ.

ثُم وضَّح هذا الكلام بعد أن ذكر أدلة المانعين فقال:(وهذه شُبَهٌ وتَخَيُّلات لا تَستَمِيل إلاَّ نفسَ مَن لا تَثبتَ له، بل الصحيح جواز التقديم فى نحو مررتُ بهند جالسةً، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعاً، ولضعف دليل المنع، أما ثبوته سماعاً ففى قوله تعالى : (**وما أرسلناك إلا كافة للناس**) وفيه ثلاثة أقوال :

أحدها: أن (كافة) صفة لإرسالة فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وهو قول الزمخشرى[٢].

والثانى : أن (كافة) حال من الكاف وهو قول الزجاج، والتاء فيه للمبالغة [٣].

والثالث : أن (كافة) حال من (الناس) ، والأصل للناس كافة، أى جميعاً وهذا هو الصحيح)[٤].أهـ .

ولَم يَكتَف ابن مالك بذلك وإنما تتبع كل هذه الأدلة بالرد والإبطال، وبدأ بقول الزمخشرى والزجاج فى الآية التى استشهد بها على صحة مذهبه فقال: (ولا يُلتَفتُ إلى قول الزمخشرى والزجاج، أمَّا الزمخشرى فلأنه جعل (كافة) صفة ولَم تستعمله العرب إلا حالاً .. ولَيتهُ إذا أخرج (كافة) عن استعمال

---

١ – التسهيل /١٠٩ .

٢ – قال الزمخشرى: ((**إلا كافة للناس**) إلا إرساله عامة لهم محيطة بهم، لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم .. ومن جعله حالاً من المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ، لأن تقدم حال المجرور عليه فى الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار) أهـ الكشاف ٣/٣٨٥ ، وإليه ذهب الرازى فى أحد قوليه مفاتيح الغيب ١٣/٢٥/ ٢٥٨.

٣ – قال الزجاج : (معنى (كافة) الإحاطة فى اللغة، والمعنى أرسلناك جامعاً للناس فى الإنذار والإبلاغ) معانى القرآن ٤/ ٢٥٤ فهو قد جعل الحال من الكاف – كما ذكر ابن مالك – وإلى هذا ذهب الأنبارى فى البيان ٢/٢٨٠ والرازى فى أحد قوليه ١٣ /٢٥/ ٢٥٨،والعكبرى فى الإملاء ٢/١٩٧ ، واللباب ١/٢٩١، ٢٩٢.

٤ – شرح التسهيل ٢/ ٣٣٦ ، ٣٣٧.

العرب سلك به سبيل القياس، بل جعله صفة موصوف محذوف، ولَم تستعمله العرب مفرداً ولا مقروناً بالصفة أعنى إرسالة، وحق الموصوف المستغنى بصفته أن يعاد ذكره مع صفته قبل الحذف، وألا تصلح الصفة لغيره، والمشار إليه بخلاف ذلك فوجب الإعراض عمَّا أفضى إليه)[١] أهـ.

وأبطل قول الزجاج بأنه جعل (كافة) حالاً مفرداً، وهذا غير معروف فى غير محل النزاع وجعله من مذكر مع كونه مؤنثاً، ولا يتأتى ذلك إلا بجعل تائه للمبالغة، وبابه مقصور على السماع، وأن تاء المبالغة لا تدخل غالباً إلا على أحد أمثلة المبالغة كنَسَّابة، و(كافة) بخلاف ذلك لكونها على فاعلة، فبطل أن تكون منها، ولا تُحمل (كافة) على راوية لأنه حَمل على شاذ الشاذ، لأن لِحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ ولما لا مبالغة فيه أشذ فيُعبر عنه بشاذ الشاذ، والحمل على الشاذ مكروه فكيف على شاذ الشاذ[٢].

ثُم عقَّب على كل هذا بقوله: (وإذا بطل القولان تَعيَّن الحكم بصحة القول الثالث وهو أن يكون الأصل (**وما أرسلناك إلا للناس كافة**) فقدم الحال على صاحبه مع كونه مجروراً)[٣] أهـ.

ومن أمثلة تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف قول الشاعر[٤]:

فَإن تَكُ أذوَادٌ أُصِبنَ ونَسوَةٌ فَلن يَذهَبُوا فِرغاً بِقَتلِ حِبَالِ (٥)

---

١ - المصدر السابق ٢/ ٣٣٧ بتصرف.

٢ - انظر شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧، ٣٣٨.

٣ - شرح التسهيل ٢/ ٣٣٨.

٤ - البيت لطلحة بن خويلد الأسدى.

٥ - البيت من البحر الطويل. **اللغة** : أذواد : جمع ذود، وهو من الإبل من بين الثلاث إلى العشر، فرغاً : هدراً. حبال :اسم رجل ،قيل هو ابن الشاعر، وقيل ابن أخيه، وكان المسلمون قد قتلوه فى حرب الردة، فقتل به منهم عكاشة بن محصن، وثابت بن أرقم.**المعنى** : يقول : لئن كنتم قد ذهبتم ببعض إبل أصبتموها، وبجماعة من النساء سبيتموهن، فلن أقابل صنيعكم هذا بمثله، فالأمر فيه هين، والخطب يسير، والذى

أراد : فلن يذهبوا بدم حبال فرغاً.

ومن ذلك قول الآخر (١):

لَئِن كَانَ بَردُ المَاءِ هَيمَانَ صَادِياً إِلَــيَّ حَبِيبــاً إِنَّهَــا لَحَبِيــبُ (٢)

أراد : لئن كان برد الماء حبيباً إلى هيمان صادياً.

ومنه قول الآخر (٣):

تَسَلَّيتُ طُرّاً عَنكُمُ بَعدَ بَيــنِكُم بِذِكرَاكُمُ حَتَّــى كَــأَنَّكُمُ عِنــدِي (٤)

أراد : تسليت عنكم طراً.

يعنيني أنكم لن تذهبوا بقتل حبال كما ذهبتم بالإبل والنساء ، ولكني سأشفي نفسي وأنال ثأري منكم فلن يضيع دمه هدراً. **والشاهد قوله** (فرغاً بقتل) حيث استشهد به ابن مالك على تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف. **والبيت من شواهد** : اللباب ٢٩٢/١ ، شرح التسهيل ٣٣٨/٢، شرح الكافية الشافية ٧٤٥/٢ ، شرح ابن الناظم/٣٢٣ ، لسان العرب م (فرغ) برواية (فإن تك أذواد أخذن)، التذييل والتكميل ٧٤٦/٣، والعينى بهامشه كذلك، معجم شواهد العربية ص ٣١١.

١ - البيت لكثير عزة. وقيل لعروة بن حزام العذرى.

٢ - من البحر الطويل. **اللغة** : هيمان: من الهيام بضم الهاء - وهو فى الأصل : أشد العطش. صادياً : من الصدى وهو العطش. **المعنى** : لئن كنت أحب الماء البارد فى قمة العطش وحرارته فإنى أحبها حباً يماثل ذلك. **والشاهد قوله** : (هيمان صادياً إلى) وهو كسابقه. **والبيت من شواهد** : شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/٢، شرح الكافية الشافية ٧٤٥/٢ ، شرح الكافية للرضى ٢٠٧/١ ، شرح ابن الناظم /٣٢٤، التذييل والتكميل ٧٤٦/٣، شرح الألفية لابن عقيل ٢٦٤/٢، الأشمونى ١٧٧/٢، معجم شواهد /٣٩.

٣ - لم أقف على قائل هذا البيت من خلال مصادره.

٤ - وهو من البحر الطويل. **اللغة** : تسليت : تصبرت وتكلفت العزاء والجلد والسلوان. طراً : جميعاً ، بينكم : بعدكم وفراقكم. **المعنى** : تسليت بذكركم عنكم ، حتى لكأننى مشاهد لكم. **والشاهد قوله** : (طرا عنكم) وهو واضح كسابقه. **والبيت من شواهد** : شرح التسهيل ٣٣٨/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم /٣٢٤، البحر المحيط ٢٨١/٧، التذييل والتكميل ٧٤٧/٣ ، الدر المصون ٤٤٧/٥، أوضح المسالك ٣٢١/٢ ، المساعد ٢١/٢، شرح التصريح ٣٧٩/٢، الأشمونى ١٧٧/٢، معجم شواهد اللغة /١١٠ .

والعجيب أن أبا حيان قد رجع عن هذا الكلام فى البحر المحيط فـذكر أن ما ذهب إليه ابن مالك هو الصحيح، ورد على الزجاج والزمخشـرى قوليهمـا حيث قال: (و أما قول الزجاج إن (كافة) بمعنى جامعاً والهاء فيه للمبالغة[١]، فإن اللغة لا تساعد على ذلك، لأن كف ليس بمحفوظ أن معناه جمع، وأما قـول الزمخشرى ومن جعله حالاً إلى آخره[٢]، فذلك مختلف فيه ذهب الأكثرون إلى أن ذلك لا يجوز وذهب أبو على وابن كيسان وابن برهان ومن معاصرينا ابـن مالك إلى أنه يجوز وهو الصحيح)[٣]أهـ.

وأما ابن هشام فقد اعترض على ابن مالك بأن قول الشـاعر : (تسـليت طراً عنكم ..) ضرورة وأن (كافة) حال من الكاف والتاء للمبالغـة، فقـال : (والحق أن هذا البيت ضرورة، وأن (كافة) حال من الكاف والتاء للمبالغة لا للتأنيث، ويلزمه – أى ابن مالك – تقديم الحال المحصورة وتعـدى (أرسـل) باللام ، والأول ممتنع، والثانى خلاف الأكثر)[٤]أهـ.

وقد رَدَّ الشيخ خالد الأزهرى هذين الاعتراضين بقوله : (و يـدفع الأول بأن تقديم المحصور بـ (إلا) ليس ممتنعاً عند الجميع، كيف وقد قال الموضح فى باب الفاعل فى المفعول المحصور بـ (إلا) : وأجاز البصريون والكسائى والفراء وابن الأنبارى تقديمه على الفاعل، وأى فرق بين الحال والمفعـول لأن الاقتران بإلا يدل على المقصود، ويدفع الثانى بأن مخالفة الأكثر لا تضر، فـإن تعدى (أرسل) باللام كثير فصيح واقع فى التنزيل كقوله تعالى: (**وَأَرسَـلنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً**)[٥])[٦]أهـ.

---

١ – انظر معانى الزجاج ٢٥٤/٤.

٢ – انظر الكشاف ٣/ ٥٨٣.

٣ – البحر المحيط ٢٨١/٧.

٤ – أوضح المسالك ٣٢٤/٢ بتصرف.

٥ – سورة النساء : ٧٩.

٦ – التصريح ٣٧٩/١ ، ٣٨٠ ، وانظر أوضح المسالك ١٢٠/٢.

- **المذهب الثالث** : للكوفيين حيث فصلوا هذا الأمر، فجوزوا تقديم الحال إذا كان صاحبها ضميراً، أو كان ظاهراً والحال فعل، نحو مررتُ ضاحكاً بـكَ، ومررتُ تضحكُ بهند، ومنعوه إذا كان صاحب الحال اسماً ظاهراً وهـى اسـم فمنعوه نحو مررت جالسة بهند .

قال ابن عقيل:(والكوفيون يفصلون، فيمنعون مع الظـاهر فـى الاسـم كالمثال – أى مررت ضاحكة بهند – ويجيزون مع المضمر نحو مررت ضاحكاً بك، ومع غير الاسم نحو مررت تضحكُ بهند) [١]أهـ.

وفى المسألة مذهب رابع ذكره الأشمونى فجوزه فى الشـعر للضـرورة ومنعه فى النثر فقال: (والحَقّ أن جواز ذلك مخصوص بالشعر، وحَمل الآيـة على أن (كافة) حال من الكاف، والتاء للمبالغة لا للتأنيث) [٢]أهـ.

- **المذهب الراجح :**

بالنظر فى المذاهب السابقة تجد أن مذهب ابن مالك هو الـراجح لكثـرة شواهده وسلامته من التعسف الذى ظهر فى تأويل هـذه الشـواهد مـن قِبَـلِ المعترضين عليه لدرجة أنهم أحسوا بهذا التعسف فقالوا : (وعلى تقدير أنه يبعد تأويل هذه الأبيات لا حجة فيها ..).

أمّا جعلهم (كافة) حالاً من الكاف فقد رَدَّه ابن مالك كما سـبق[٣] ورَدَّه الرضى بقوله: (و بعضهم يَجعل (كافة) حالاً من الكاف، والتاء للمبالغة ، وهو تَعَسُّف) [٤]أهـ.

يُضاف إلى ذلك أن ابن مالك رَدَّ أدلتهم وقال إنها شُبَه وتخيلات لا تستميل إلا نفسَ من لا تثبت له.

---

١ – المساعد ٢١/٢ بتصرف، وانظر شـرح الكافيـة للرضـى ٢٠٦/١، ٢٠٧، التصـريح ٣٨٠/١، الهمع ٢٤١/١، الأشمونى ١٧٨/٢.

٢ – الأشمونى ١٧٨/٢.

٣ – انظر شرح التسهيل ٣٣٧/٢ ، ٣٣٨.

٤ – شرح الكافية ٢٠٧/١ .

وردها كذلك ابن عقيل مؤيداً مذهب ابن مالك فقال: (و ليس لمن منع حجة فيها روح ، و ما يذكر من تأويل ما سمع من ذلك متكلفاً جداً، فالحق ما ذهب إليه المصنف)[١] أهـ.

ولا يقدح فى هذا المذهب ما ردَّ به أبو حيان كلام ابن مالك، لأنه قد رجع عن ذلك فى البحر المحيط – كما قلت سابقاً – وقرر أن مذهب ابن مالك هو الصحيح.

ولم يكتف بذلك بل رد كلام الزمخشرى والزجاج – كما سبق –.

يضاف إلى ذلك أنه رد قول الزمخشرى أيضاً :(و كم ترى ممن يرتكب هذا الخطأ ثُم لا يقنع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى إلى، لأنه لا يستوى له الخطأ الأول إلا بالخطأ الثانى، فلابد من ارتكاب الخطأين)[٢]، فقال :(وقول الزمخشرى ... شنيع، لأن قائل ذلك لا يحتاج إلى أن يتأول اللام بمعنى إلى، لأن أرسل يتعدى بإلى ويتعدى باللام كقوله تعالى :(**وأرسلناك للناس رسولاً**) ولو تأول اللام بمعنى إلى لم يكن ذلك خطأ، لأن اللام قد جاءت بمعنى إلى، وإلى قد جاءت بمعنى اللام، وأرسل مما جاء متعدياً بهما إلى المجرور)[٣] أهـ.

كل هذا يُؤكد رجحان مذهب ابن مالك، ولا يُعترض عليه بأن هذه الآية لا تصلح دليلاً لتطرق الاحتمال إليها والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال وذلك لرد كل الاحتمالات فى الآية كما سبق. ولورود ذلك فى القرآن الكريم كقوله تعالى: (**فهل أنتم مغنون عنا من عذاب الله من شيء**) فقوله : (**من عذاب الله**) حال من قوله :(**شئ**) وقد تقدم عليه[٤] هذا على القول بأن (**من**) فى قوله (**من عذاب الله**) للتبيين والثانية للتبعيض أى مغنون عنا بعض

---

١ – المساعد ٢/٢٢.

٢ – الكشاف ٣/٥٨٣ .

٣ – البحر المحيط ٧/٢٨١، ٢٨٢.

٤ – انظر الإملاء ٢/٦٧ وما بعدها، والدر المصون ٤/٢٦٠.

الشيء الذى هو عذاب الله ، قاله الزمخشرى[١].

وقال أبو حيان معترضاً عليه: (هذا يقتضى التقديم فى قوله (**من شيء**) على قوله (**من عذاب الله**) لأنه جعل (**من شيء**) هو المبين بقوله (**من عذاب الله**)، ومن التبيينية يتقدم عليها ما تبينه ولا يتأخر)[٢]أهـ.

وأجاب السمين الحلبى عن ذلك فقال: (كلام الزمخشرى صحيح، من حيث المعنى، فإن (**من عذاب الله**) لو تأخر عن (**شيء**) كان صفة له ومبيناً ، فلما تقدم انقلب إعرابه من الصفة إلى الحال، وأما معناه وهو البيان، فباقٍ لم يتغير)[٣]أهـ.

وكذلك على القول بأن (**من**) فى قوله (**من شيء**) زائدة كما قال العكبرى[٤]، ومن فى (**من عذاب الله**) تتعلق بمحذوف، لأنها فى الأصل صفة لشيء، فلَمَّا تقدمت نصبت على الحال[٥].

ولا خلاف فى ذلك، لجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر زائد نحو : ما جاءنى راكباً من أحد[٦].

ومما يؤيد مذهب ابن مالك أيضاً قوله تعالى: (**وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ**)[٧]، فقوله (**على قميصه**) حال من (**دم**) والتقدير : جاءوا بدم كذب على قميصه[٨].

---

١ - انظر الكشاف ٥٤٨/٢.

٢ - البحر المحيط ٤١٧/٥ بتصرف.

٣ - الدر المصون ٢٦٠/٤.

٤ - انظر الإملاء ٦٧/٢.

٥ - انظر الدر المصون ٢٦٠/٤.

٦ - انظر شرح التصريح ٣٨٠/١ ، والأشمونى ١٧٨/٢، وقد استثنى البعض من جواز تقديم الحال على المجرور بحرف زائد، الزائد الذى يمتنع حذفه نحو أحسن بزيد مقبلاً، أو القليل الحذف نحو كفى بهند جالسة، فمنع تقديم الحال فيهما. انظر حاشية الصبان ١٧٨/٢.

٧ - سورة يوسف : ١٨.

٨ - انظر الإملاء ٥٠/٢ ، حاشية ياسين على التصريح ٣٧٩/١.

وبهذا يتأكد لك القول برجحان هذا المذهب ، ولا يُلتفت إلى قول من يقول : إن قول ابن مالك في الألفية : ... (فقد وَرَد) دعوى لا دليل عليها.

قال المرادي : (فإن قلت قوله (فقد ورد) دعوى لم يقم عليها دليل ، إذ لم يرد نص بذلك، لأن الآية التي استدل بها ، والأبيات محتملة للتأويل ، قلتُ : ظاهرها يدل على دعواه ، والاحتمال في بعضها بعيد جداً ، و لا عدول عن الظاهر مع مساعدة القياس)[١] أهـ.

---

١ - انظر توضيح المقاصد ١٤٩/٢ ، ١٥٠.

مبحث نعم و بئس

المسألة الحادية عشرة

آراء النحويين فى (ما) الواقعة بعد نعم وبئس

اختلف النحويون فى (ما) التى بعد نعم وبئس وكان من بينهم ابن مالك والزمخشرى الذى قال : (إن (ما) فى نحو قولهم : نعم ما صنعت، وقوله تعالى (**فنعما هى**) نكرة منصوبة على التمييز وكان الزمخشرى فى ذلك تابعاً لأبى على الفارسى فى أحد قوليه قال الزمخشرى : وقوله تعالى " فنعم هى " نعم فيه مسند إلى الفاعل المضمر ومميزه (ما) وهى نكرة لا موصولة ولا موصوفة والتقدير : فنعم شيئاً هى [١] ، وخالفهما ابن مالك وأبطل هذا القول[٢]، على أن الذى فى هذه المسألة آراء كثيرة للنحويين أفصلها فيما يلى :

- تفصيل القول فى المسألة :

(ما) التى تقع بعد نعم أو بئس إما أن تكون مفردة غير متلوة بشىء، وإما أن تكون متلوة بمفرد، وإما أن تكون متلوة بجملة فعلية، وقد اختلفت آراء النحويين حول (ما) هذه فى كل حالة من حالاتها الثلاث[٣]، وإليك الأمر بالتفصيل :

- **أولاً إذا كانت مفردة غير متلوة بشىء** ، نحو : دققته دَقّاً نِعِما ففيها قولان :

١- أن تكون معرفة تامة فاعل لفعل المدح أو الذم، وهذا مذهب سيبويه وقد نص عليه بقوله: (ونظير جعلهم "ما" وحدها اسماً قول العرب : إنى مما أن أصنع، أى من الأمر أن أصنع، فجُعل ما وحدها اسماً، ومثل ذلك غَسلته

---

١ - المفصل بشرح ابن يعيش ١٣٤/٧ وانظر الكشاف ٣١٦/١ .

٢ - انظر شرح التسهيل ٩/٣ وما بعدها .

٣ - انظر هذه الحالات فى: شرح التصريح ٩٦/٢ وما بعدها ، والأشمونى والصبان ٣٥/٣ وما بعدها ، وحاشية الخضرى ٤٤/٢، وعدة المسالك ٢٧٩/٣ وما بعدها.

غَسلاً نِعما ، أى نعم الغَسلُ)[١] أهـ.

٢- أن تكون نكرة تامة تمييزاً.

وعلى القولين فالمخصوص محذوف، والتقدير فى المثال السابق: نعم الشيء الدق،أو نعم شيئاً الدق.

- **ثانياً إذا كانت (ما) متلوة بمفرد** ، نحو قوله تعالى: (**إن تُبدُو الصَّدقَاتِ فَنِعما هِىَ**)[٢]،

وقولهم : بئسما تزويج ولا مهر، ففيها ثلاثة أقوال[٣]:

١- أنها معرفة تامة فاعل، وهذا مذهب سيبويه كما سبق، ونقل عن المبرد واختاره ابن مالك[٤].

فقال:(مذهب سيبويه أن (ما) اسم تام مكنى به عن اسم معرف بالألف واللام الجنسية مقدر بحسب المعنى كقولك فى (**إن تبدو الصدقات فنعماً هى**) إن معناه فنعم الشيء إبداؤها، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه)[٥] أهـ.

وإلى هذا ذهب ابن خروف أيضاً معتمداً فى ذلك على كلام سيبويه، إلا أن ابن الناظم رد ما فهمه ابن خروف من كلام سيبويه فقال :(وذهب ابن خروف إلى أنها فاعل، وهى اسم تام معرفة، وزعم أنه مذهب سيبويه، قال : وتكون (ما) تامة معرفة، بغير صلة نحو، دققته دقاً نعماً، قال سيبويه : أى نعم الدق، و (**نعماً هى**) أى : نعم الشيء إبداؤها، فحذف المضاف وهو الإبداء، وأقيم

---

١ - الكتاب ٧٣/١.

٢ - سورة البقرة : ٢٧١.

٣ - انظر الجنى الدانى /٣٣٧ وما بعدها ، توضيح المقاصد ٩٨/٣، المساعد ١٢٧/٢، الهمع ٨٦/٢.

ضمير الصدقات مقامه، وعندى: أن هذا القول من سيبويه لا يدل على ما ذهب إليه ابن خروف لجواز أن يكون سيبويه قصد بيان تأويل الكلام، ولم يرد تفسير معنى (ما) ولا بيان أن موضعها رفع)[١] أهـ.

والذى يبدو من كلام سيبويه أنها كما قال ابن خروف معرفة تامة وليس كما قال ابن الناظم يدل على ذلك قول ابن مالك مصرحاً بمذهب سيبويه: (بل مذهب سيبويه أن (ما) اسم تام مكنى به عن اسم معرف بالألف واللام الجنسية مقدر بحسب المعنى)[٢] أهـ.

٢- أنها نكرة تامة فى محل نصب على التمييز، والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص، وعلى ذلك يكون التقدير فى قوله تعالى:(**فنعماً هى**) فنعم شيئاً هى[٣]، وهذا مذهب الفارسى[٤].

يقول ابن يعيش : (و قوله تعالى : (**إن تبدو الصدقات فنعماً هى**) فـ (ما) هنا بمعنى شيء ، وهى نكرة فى موضع نصب على التمييز مبينة للضمير المرتفع بنعم والتقدير : نعم شيئاً هى، أى نعم الشيء شيئاً هى، فهى ضمير الصدقات وهو المقصود بالمدح)[٥] أهـ.

٣- أنها مركبة مع الفعل قبلها تركيب (ذا) مع حب فى حبذا، فلا موضع لها من الإعراب وما بعدها فاعل، وهو قول الفراء وموافقيه[٦].

وقال الشيخ ياسين معقباً على هذا القول:(وهذا أردأ الأقوال، لأن نحو

---

١ - شرح الألفية لابن الناظم /٤٧٢.

٢ - شرح التسهيل ٣/١٢.

٣ - انظر المفصل /٢٧٣، الكشاف ١/٣١٦، البيان ١/١٧٧، الإملاء ١/١١٥.

٤ - انظر الإيضاح ص ١١٤، والمقتصد ١/٣٧٤.

٥ - شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٣٤، انظر شرح الجمل الكبير ١/٦٠١ وما بعدها، وشرح ابن الناظم/٤٧٢، والبحر المحيط ٢/٣٢٤، وقد ذكر أبو حيان أنه يجوز أيضاً أن تحمل الآية على عدم حذف المضاف وذلك [illegible]

تزويج وهى فى المثال- وهو قولهم : بئسما تزويج ولا مهر - والآية وهى قوله تعالى: **(فنعماً هى)**- لم يثبت بدون (ما) فاعلاً، ثم لو كان نحو هى فاعلاً لزم استتاره ووجب تمييزه)[١]أهـ.

- **ثالثاً إذا كانت (ما) متلوة بجملة فعلية** ، مثال ذلك قوله تعالى: **(إنَّ الله نعما يَعِظُكُم بِهِ)**[٢] وقوله : **(بِئسَمَا اشتَرَوا بِهِ أنفُسَهُم)**[٣] وقوله **(ساء ما يعملون)**، وقوله : **(بئسما قدمت لهم أنفسهم)**، وفيها أربعة أقوال هى[٤]:

١- أنها نكرة فى موضع نصب على التمييز.

٢- أنها فى موضع رفع على الفاعلية.

٣- أنها المخصوص بالمدح أو الذم.

٤- أنها كافة.

ويتفرع من هذه الأقوال عشرة أقوال فرعية بيانها فيما يلى :

فالقائلون بأنها فى موضع نصب على التمييز اختلفوا فيها على ثلاثة أقوال :

١- أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها، والمخصوص محذوف، وهو مذهب الأخفش والزجاج والفارسى فى أحد قوليه، وكثير من المتأخرين[٥].

٢- أنها نكرة غير موصوفة، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف.

---

١ - حاشية ياسين على التصريح ٩٦/٢ بتصرف.

٢ - سورة النساء : ٥٨.

٣ - سورة البقرة : ٩٠.

٤ - انظر الجنى الدانى /٣٣٨ وما بعدها ، توضيح المقاصد ٩٦/٣ وما بعدها ، المساعد ١٢٧/٢ وما بعدها، التصريح ٩٦/٢ ، والهمع ٨٦/٢ ، والأشمونى ٣٥/٣ وما بعدها.

يقول ابن يعيش - معلقاً على قوله تعالى (إن الله نعما يعظكم به) -: (فما فى موضع نصب تمييز للمضمر، (ويعظم به) صفة للمخصوص بالمدح وهو محذوف ..) [١] أهـ.

٣- أنها تمييز والمخصوص (ما) أخرى موصولة، والفعل صلة لـ (ما) الموصولة المحذوفة وهذا قول الكسائى كما ذكر أبو حيان[٢]، وعلى ذلك يكون التقدير فى قوله تعالى: (**بئسما اشتروا به أنفسهم**) : بئس شيئاً الذى اشتروا به أنفسهم، فالجملة بعد (ما) المحذوفة صلة لها لا موضع لها من الإعراب.

وأما القائلون بأن (ما) فى موضع رفع على الفاعلية فقد اختلفوا فيها على خمسة أقوال :

١- أنها اسم تام معرفة غير مفتقر إلى صلة، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف، وهذا مذهب سيبويه والكسائى[٣] وبه قال ابن خروف، صرح بذلك ابن مالك فقال: (و(ما) فى نعم ما صنعت عند سيبويه والكسائى فاعل بمنزلة ذى الألف واللام، وهى معرفة تامة غير مفتقرة إلى صلة .. وقال أبو الحسن بن خروف : وتكون (ما) تامة معرفة بغير صلة نحو دققته دقاً نعما ..) [٤] أهـ.

وضعفه الرضى بعدم مجيء (ما) بمعنى المعرفة التامة، أى بمعنى الشيء فى غير هذا الموضع، إلا ما حكى سيبويه أنه يقال : إنى مما أفعل ذلك، أى من الأمر، وأيضاً بأنه يلزم عليه حذف الموصوف أى المخصوص وإقامة جملة مقامه فى نحو **(نعما يعظم به)** ، (**وَلَبِئسَ مَا شَرَوا بِهِ أَنفُسَهُم**) [٥] وهو قليل[٦].

---

١ - شرح المفصل ١٣٤/٧.

٢ - انظر البحر المحيط ٣٠٤/١ ، الأشمونى ٣٥/٣.

٣ - انظر شرح الكافية للرضى ٣١٦/٢، معانى القرآن لكسائى ص ٩٥ ت.د / عيسى شحاته عيسى - دار قباء للطباعة.

٤ - شرح التسهيل ٩/٣، ١٢ وما بعدها بتصرف، وانظر الكتاب ٧٣/١، ١٥٥/٣ وما بعدها ، ومعانى الفراء ٥٧/١.

٢- أنها موصولة والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف، نقل ذلك عن الفارسى[١]، وعلى ذلك يكون قوله تعالى (**اشتروا به أنفسهم**) لا محل لها من الإعراب صلة (لِمَا) والتقدير بئس الذى اشتروا به أنفسهم، وفى قوله تعالى (**إن الله نعما يعظم به**) (ما) موصولة بمعنى الذى فاعل نعم وقوله **(يعظكم به)** لا محل لها من الإعراب صلة لـ (ما) والمخصوص محذوف. وضعفه الرضى بقلة وقوع الذى مصرحاً به فاعلاً لنعم أو بئس[٢].

٣- أنها موصولة والفعل صلتها، واكتفى بها وبصلتها عن المخصوص نسبه ابن مالك وابن عقيل إلى الفراء والفارسى[٣].

وقال الفراء: ولا يصلح أن تولى نعم وبئس الذى ولا من ولا ما إلا أن تنوى بهما الاكتفاء دون أن يأتى بعد ذلك اسم مرفوع، ومن ذلك قولك : بئسما صنعت فهذه مكتفية)[٤]أهـ.

٤- أنها مصدرية سادة بصلتها - لاشتمالها على المسند والمسند إليه - مسد الفاعل والمخصوص جميعاً، وعلى ذلك يكون التقدير فى قولهم : نعم ما صنعت : نعم صنعك، وهذا لا يحسن لعدم وجود شرط فاعل نعم أو بئس[٥]، وقد نسب هذا القول إلى الكسائى، والتقدير فى الآية : بئس اشتراؤهم[٦].

قال الأشمونى (إنها مصدرية ولا حذف والتقدير : نعم فعلك وإن كان لا يحسن فى الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل فعلك)[٧]أهـ.

---

١ - انظر المسائل البغداديات /٢٥٢ وما بعدها.

٢ - انظر شرح الكافية ٣١٦/٢.

٣ - انظر شرح التسهيل ٩/٣، والمساعد ١٢٦/٢ وما بعدها وما صرح به الفارسى هو ما تقدم فى رقم(٢) فى الصفحة السابقة.

٤ - معانى القرآن للفراء ٥٧/١.

٥ - انظر حاشية الصبان ٣٦/٣.

٦ - انظر [illegible] ٣/٢ ولا حظ هذا أن المصدر قد تعرف بالإضافة، وليس بجنس

ورده الفارسى بأن (ما) اسم وليست حرفاً حتى تـؤول مـع مـا بعـدها بمصدر(١).

٥- أنها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف(٢).

والقائل بأنها المخصوص قال أنها موصولة ،والفاعل مستتر و(ما) أخرى محذوفة هى التمييز.

وأما القائل بأنها كافة فقال: إن (ما) كفت نعم عن العمل كما كفت قل وطال عنه فصارت تدخل على الجملة الفعلية، لأن نعم وبئس لعدم تصـرفهما أشـبها الحرف فجاز أن يكفا بما كما يكف الحرف بما نحو ربما(٣).

تلك هى آراء النحويين فى (ما) فى حالاتها الثلاث، والذى يبدو من كـلام ابن مالك فى الألفية أنه قد رجح كونها نكرة تامة تمييزاً فيما إذا وقع بعدها جملة فعلية فقال :

وَمَـا مُمَيِّـزٌ وَقِيـلَ فَاعِـلٌ فِى نَحوِ نِعمَ مَا يَقُولُ الفَاضِـل (٤)

لكنه أبطل ذلك فى التسهيل وشرحه عندما قال : " ويقوى فاعلية (ما) المذكورة وأنها ليست تمييزاً أن التمييز إنما يجاء به لتعيين جنس المميز و (ما) المذكورة مساوية للمضمر فى الإبهام فلا تكون تمييزاً " (٥) .

---

١ - انظر المسائل البغداديات ص ٢٥٤.

٢ - انظر شرح الأشمونى ٣/٣٦.

٣ - انظر حاشية الصبان ٣/٣٦.

مبحث التعجب

المسألة الثانية عشرة

الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور

ذهب ابن مالك إلى أن الفصل بين فعلى التعجب وبين المتعجب منه بالظرف والجار والمجرور جائز لثبوت ذلك فى كلام العرب نثراً ونظماً. فقال:(فلو فصل بينهما وبين المتعجب منه بما يتعلق بهما من ظرف وجار ومجرور لم يمتنع ولم يضعف، لثبوت ذلك نثراً ونظماً وقياساً)(١).

فمن النثر قول عمرو بن مكرب رحمه الله : لله در بنى سليم، ما أحسن فى الهيجاء لقاءها، وأكرم فى اللزبات عطاءها، وأثبت فى المكرمات بقاءها.

ومنه ما روى عن على بن أبى طالب – كرم الله وجهه – أنه مرّ بعمار فمسح التراب عن وجهه وقال: أعزِز علىَ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً، ففصل بين أعزز وأن أراك بعَلَىَّ و" أبا اليقظان ".

ومن النظم قول بعض الصحابة رضى الله عنهم :

وقال نبى المسلمين تقدموا وأحبب إلينا أن نكون المقدما (٢)

حيث فصل بـ (إلينا) بين فعل التعجب ومعموله.

ومنه قول الآخر :

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها وأحر إذا حالت بأن أتحولا (٣)

حيث فصل بالظرف وهو (إذا حالت) بين فعل التعجب ومعموله.

ومنه أيضاً قول الآخر :

خليليَّ ما أحرى بذى اللب أن يُرى صبوراً ولكن لا سبيل إلى الصبر (١)

ففصل بين فعل التعجب ومعموله بقوله (بذى اللب).

أما صحة هذا الفصل من جهة القياس فمن قبل أنَّ الظرف والجار والمجرور مغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد، فاعتبار الفصل بهما بين فعلى التعجب والمتعجب منه وليسا كالشيء الواحد أحق وأولى، وأيضاً فإن بئس أضعف من فعل التعجب وقد فصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور فى قوله تعالى : (**بئس للظالمين بدلاً**) (٢)، فأن يقع مثل ذلك الفصل بين فعل التعجب ومعموله أحق وأولى بالجواز (٣).

هذا مذهب ابن مالك وأدلته وقد صرَّح بنسبة هذا المذهب إلى أبى على الفارسى فى البغداديات والجرمى وقال :(وهو اختيار ابن خروف فى شرح الكتاب) (٤)، وقد حكى الصيمرى أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله(٥)، والصواب أن ذلك جائز وهو المشهور المنصور(٦).

ومنع الزمخشرى الفصل بالظرف والجار والمجرور بين فعل التعجب ومعموله حيث قال:(ولا يتصرف فى الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل، فلا يقال : عبد الله ما أحسن، ولا ما عبد الله أحسن ، ولا بزيد أكرم، ولا ما أحسن فى الدار زيداً ولا أكرم اليوم بزيد) (٧).

---

١ - البيت من الطويل. **والشاهد فيه** واضح كسابقه. وهو من شواهد شرح التسهيل ٣/٤١ ، وشرح الأشمونى ٣/٢٤ والهمع ٢/٩١ .

٢ - [illegible]

وقد سبقه إلى القول بالمنع الأخفش والمبرد[١] وغيرهما من المتقدمين واحتجوا بأن التعجب يجرى مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة، والأمثال لا تغير وإنما تقصر ألفاظها على السماع، يقول ابن السراج:(ولا يجوز أن تقول: ما أحسن فى الدار زيداً ، ولا ما أقبح عندك زيداً لأن فعل التعجب لا يتصرف)[٢]، والغريب الذى يثير الانتباه أن الزمخشرى القائل بمنع الفصل هو نفسه الذى اعترف بنصر المجيزين عندما قال:(وقد أجاز الجرمى الفصل وغيره من أصحابنا وينصرهم قول القائل : ما أحسن بالرجل أن يصدق)[٣].

وهذا ما جعل ابن مالك يتعجب بقوله:(ومن العجائب اعترافه بنصرهم وتنبيهه على بعض حججهم بعد أن خالفهم بلا دليل)[٤].

ولهذا أقول إن مذهب ابن مالك هو الراجح فالفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور جائز وليس ممتنعاً ولا ضعيفاً لثبوته نثراً ونظماً وقياساً فبالقياس على المضاف والمضاف إليه، وعلى بئس، وعلى إن وأخواتها لأنه يجوز أن تقول إن فى الدار زيداً، وليت لى مثلك صديقاً ، وليس فعل التعجب بأضعف من هذه الحروف[٥].

يضاف إلى ذلك ما فى كلام الزمخشرى نفسه من اضطراب كما بيَّن فيما سبق فهو بعد تصريحه بالمنع يذكر مذهب المجيزين ويذكر ما ينصرهم.

وكذلك لأن الظرف والجار والمجرور يتوسع ويغتفر فيهما مالا يغتفر فى غيرهما.

ويبقى أن أنبه على أن سيبويه لم يصرح فى الفصل بين فعل التعجب

---

١ - انظر المقتضب ١٧٨/٤ .

٢ - الأصول ١/ ١٠٧ ، ١٠٨ ، وانظر الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ١١١، ١١٢ .

ومعموله بشيء ، إنما صرح امنع التقدم فقال :(ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر ما، ولا أن تزيل شيئاً عن موضعه) [١]، صرح بذلك ابن يعيش[٢] وغيره ، قال الشيخ خالد الأزهرى:(وليس لسيبويه فى ذلك نص) [٣]. والله أعلم.

مبحث حروف الجر

المسألة الثالثة عشرة

هل يشترط فى مجرور حتى أن يكون آخر جزء أو ملاقى آخر جزء ؟

حتى على أربعة أقسام : عاطفة، وابتدائية، وبمعنى كى ، وجارة[١].

فالجارة لانتهاء الغاية مكانية أو زمانية[٢]، نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، ونحو قوله تعالى:(**سلام هى حتى مطلع الفجر**)[٣].

وقد ذكر ابن مالك شروط الجر بحتى فقال :(حتى لانتهاء العمل بمجرورها أو عنده ، ومجرورها إما بعض لما قبلها من مفهم جمع إفهاماً صريحاً أو غير صريح، وإما كبعض، ولا يكون ضميراً، ولا يلزم كونه آخر جزء أو ملاقى آخر جزء خلافاً لمن زعم ذلك ..)[٤].

والذى تدور عليه المسألة الخلاف فى أحد هذه الشروط وهو هل يلزم أن يكون مجرور حتى آخر جزءٍ أو ملاقى آخر جزء ؟ وهو محل خلاف بين الزمخشرى وابن مالك.

أما ابن مالك فلم يجعل هذا الشرط لازماً وهذا ظاهر من قوله السابق فى التسهيل. ولقوله فى شرحه:(والتزم الزمخشرى كون مجرورها آخر جزء أو ملاقى فى آخر جزء، وهو غير لازم ومن دلائل ذلك قول الشاعر :

إنَّ سلمى من بعد يأسى همت ... لو صالٍ لو صح لم يُبقَ بؤساً
عَيَّنت ليلةً فما زلتُ حتى ... نصفها راجياً ، فعُدتُ يئوساً[٥]

---

١ - انظر شرح التسهيل ٣/ ١٦٦.

٢ - انظر أوضح المسالك ٣/ ٤٧.

٣ - سورة القدر : ٥.

٤ - التسهيل بشرح ابن مالك ٣/ ١٦٦.

٥ - البيتان من الخفيف لم يعرف قائلهما. **والشاهد فى قوله** (حتى نصفها) حيث استشهد به

حيث جاءت حتى جارة لها بعدها وهو ليس آخر جزء ولا ملاقى أخره ، وهذا ما استدل به ابن مالك فى رده على كلام الزمخشرى.

وقال الزمخشرى:(وحتى فى معناها – أى فى معنى إلى– إلاَّ أنها تفارقها فى أن مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء أو ما يلاقى آخر جزء منه لأن الفعل المعدى بها الغرض منه أن يتفضى ما تعلق به شيئاً فشيئاً حتى يأتى عليه وذلك قولك : أكلت السمكة حتى رأسها ، ونمت البارحة حتى الصباح، ولا تقول حتى نصفها أو ثلثها كما تقول إلى نصفها وإلى ثلثها)[١]. فهو كما ترى يعلل اشتراطه هذا الشرط بأن الفعل المتعدى بها الغرض منه أن يتفضى شيئاً فشيئاً[٢].

ويعلل ابن يعيش اشتراط الزمخشرى هذا الشرط فيقول:(وإنما وجب أن يكون ما بعدها جزءً مما قبلها من قبل أن معناها أن تستعمل لاختصاص ما تقع عليه إما لرفعته أو دناءته فقولك : ضربت القوم، فالقوم عند من تخاطبه معروفون وفيهم رفيع ودنيئ، فإذا قلت ضربت القوم حتى زيد فلابد من أن يكون زيد إما أرفعهم أو أدناهم لتدل بذكره أن الضرب قد انتهى إلى الرفعاء أو الوضعاء)[٣].

والذى فى كلام النحويين أن الزمخشرى لم يقل بهذا وحده وإنما ذكره غيره كالمغاربة وغيرهم.

يقول أبو حيان:(وقال ابن مالك : ولا يلزم أن يكون يعنى مجرور حتى آخر جزءٍ أو ملاقى آخر جزء، خلافاً للزمخشرى واستدل بقوله :

عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجياً فعدت يئوساً

وهذا الذى نقله عن الزمخشرى هو قول أصحابنا، وهو أنه لابُدَّ أن يكون آخر جزء من الشيء نحو : أكلت السمكة حتى رأسها، أو ملاقى آخر جزء نحو : سرت النهار حتى الليل، ولو قلت : أكلت السمكة حتى وسطها، وسرت النهار حتى

---

١ – المفصل بشرح ابن يعيش ١٥/٨.

٢ – انظر المفصل ١٥/٨ ، والإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١٤٩/٢ ، والأ

وقد سبقه إلى القول بالمنع الأخفش والمبرد[١] وغيرهما من المتقدمين واحتجوا بأن التعجب يجرى مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة، والأمثال لا تغير وإنما تقصر ألفاظها على السماع، يقول ابن السراج:(ولا يجوز أن تقول: ما أحسن فى الدار زيداً ، ولا ما أقبح عندك زيداً لأن فعل التعجب لا يتصرف)[٢]، والغريب الذى يثير الانتباه أن الزمخشرى القائل بمنع الفصل هو نفسه الذى اعترف بنصر المجيزين عندما قال:(وقد أجاز الجرمى الفصل وغيره من أصحابنا وينصرهم قول القائل : ما أحسن بالرجل أن يصدق)[٣].

وهذا ما جعل ابن مالك يتعجب بقوله:(ومن العجائب اعترافه بنصرهم وتنبيهه على بعض حججهم بعد أن خالفهم بلا دليل)[٤].

ولهذا أقول إن مذهب ابن مالك هو الراجح فالفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور جائز وليس ممتنعاً ولا ضعيفاً لثبوته نثراً ونظماً وقياساً فبالقياس على المضاف والمضاف إليه، وعلى بئس، وعلى إن وأخواتها لأنه يجوز أن تقول إن فى الدار زيداً، وليت لى مثلك صديقاً ، وليس فعل التعجب بأضعف من هذه الحروف[٥].

يضاف إلى ذلك ما فى كلام الزمخشرى نفسه من اضطراب كما بيَّن فيما سبق فهو بعد تصريحه بالمنع يذكر مذهب المجيزين ويذكر ما ينصرهم.

وكذلك لأن الظرف والجار والمجرور يتوسع ويغتفر فيهما مالا يغتفر فى غيرهما.

ويبقى أن أنبه على أن سيبويه لم يصرح فى الفصل بين فعل التعجب

---

١ - انظر المقتضب ١٧٨/٤ .

٢ - الأصول ١/ ١٠٧ ، ١٠٨ ، وانظر الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ١١١، ١١٢ .

ومعموله بشيء ، إنما صرح امنع التقدم فقال :(ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر ما، ولا أن تزيل شيئاً عن موضعه) [١]، صرح بذلك ابن يعيش[٢] وغيره ، قال الشيخ خالد الأزهرى:(وليس لسيبويه فى ذلك نص) [٣]. والله أعلم.

مبحث حروف الجر

المسألة الثالثة عشرة

هل يشترط فى مجرور حتى أن يكون آخر جزء أو ملاقى آخر جزء ؟

حتى على أربعة أقسام : عاطفة، وابتدائية، وبمعنى كى ، وجارة[١].

فالجارة لانتهاء الغاية مكانية أو زمانية[٢]، نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، ونحو قوله تعالى:(**سلام هى حتى مطلع الفجر**)[٣].

وقد ذكر ابن مالك شروط الجر بحتى فقال :(حتى لانتهاء العمل بمجرورها أو عنده ، ومجرورها إما بعض لما قبلها من مفهم جمع إفهاماً صريحاً أو غير صريح، وإما كبعض، ولا يكون ضميراً، ولا يلزم كونه آخر جزء أو ملاقى آخر جزء خلافاً لمن زعم ذلك ..)[٤].

والذى تدور عليه المسألة الخلاف فى أحد هذه الشروط وهو هل يلزم أن يكون مجرور حتى آخر جزءٍ أو ملاقى آخر جزء ؟ وهو محل خلاف بين الزمخشرى وابن مالك.

أما ابن مالك فلم يجعل هذا الشرط لازماً وهذا ظاهر من قوله السابق فى التسهيل. ولقوله فى شرحه:(والتزم الزمخشرى كون مجرورها آخر جزء أو ملاقى فى آخر جزء، وهو غير لازم ومن دلائل ذلك قول الشاعر :

إنَّ سلمى من بعد يأسى همت ... لو صالٍ لو صح لم يُبقَ بؤساً
عَيَّنت ليلةً فما زلتُ حتى ... نصفها راجياً ، فعُدتُ يئوساً[٥]

---

١ - انظر شرح التسهيل ٣/ ١٦٦.

٢ - انظر أوضح المسالك ٣/ ٤٧.

٣ - سورة القدر : ٥.

٤ - التسهيل بشرح ابن مالك ٣/ ١٦٦.

٥ - البيتان من الخفيف. لم يعرف قائلهما. والشاهد فى قوله (حتى نصفها) حيث استشهد به

حيث جاءت حتى جارة لها بعدها وهو ليس آخر جزء ولا ملاقى أخره ، وهذا ما استدل به ابن مالك فى رده على كلام الزمخشرى.

وقال الزمخشرى:(وحتى فى معناها – أى فى معنى إلى– إلاَّ أنها تفارقها فى أن مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء أو ما يلاقى آخر جزء منه لأن الفعل المعدى بها الغرض منه أن يتفضى ما تعلق به شيئاً فشيئاً حتى يأتى عليه وذلك قولك : أكلت السمكة حتى رأسها ، ونمت البارحة حتى الصباح، ولا تقول حتى نصفها أو ثلثها كما تقول إلى نصفها وإلى ثلثها)[١]. فهو كما ترى يعلل اشتراطه هذا الشرط بأن الفعل المتعدى بها الغرض منه أن يتفضى شيئاً فشيئاً[٢].

ويعلل ابن يعيش اشتراط الزمخشرى هذا الشرط فيقول:(وإنما وجب أن يكون ما بعدها جزءً مما قبلها من قبل أن معناها أن تستعمل لاختصاص ما تقع عليه إما لرفعته أو دناءته فقولك : ضربت القوم، فالقوم عند من تخاطبه معروفون وفيهم رفيع ودنيئ، فإذا قلت ضربت القوم حتى زيد فلابد من أن يكون زيد إما أرفعهم أو أدناهم لتدل بذكره أن الضرب قد انتهى إلى الرفعاء أو الوضعاء)[٣].

والذى فى كلام النحويين أن الزمخشرى لم يقل بهذا وحده وإنما ذكره غيره كالمغاربة وغيرهم.

يقول أبو حيان:(وقال ابن مالك : ولا يلزم أن يكون يعنى مجرور حتى آخر جزءٍ أو ملاقى آخر جزء، خلافاً للزمخشرى واستدل بقوله :

عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجياً فعدت يئوساً

وهذا الذى نقله عن الزمخشرى هو قول أصحابنا، وهو أنه لابُدَّ أن يكون آخر جزء من الشيء نحو : أكلت السمكة حتى رأسها، أو ملاقى آخر جزء نحو : سرت النهار حتى الليل، ولو قلت : أكلت السمكة حتى وسطها، وسرت النهار حتى

---

١ – المفصل بشرح ابن يعيش ١٥/٨.

٢ – انظر المفصل ١٥/٨ ، والإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١٤٥/٢ ، والأ

نصفه لم يجز ذلك، بل إذا أردت المعنى أتيت بـ (إلى) ، فقلت : أكلتُ السمكة إلى وسطها ، وسرت النهار إلى نصفه، فـ (إلى) فى استعمالها لانتهاء الغاية أقعدُ من (حتى) ، لأنها تدخل على كل ما جعلته انتهاء غاية) [١].

وقال ابن هشام بعد أن ذكر هذا الشرط ونسبه إلى المغاربة وغيرهم :(وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشرى واعترض عليه بقوله :

عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجياً فعدت يئوساً

وهذا ليس محل اشتراط إذا لم يقل : فما زلتُ تلك الليلة حتى نصفها، وإن كان المعنى عليه، ولكنه لم يصرح به) [٢].

وقال أيضاً :(وإنما يُجَرُّ بحتى فى الغالب آخر أو متصل بآخر ، فلا يقال : سهرت البارحة حتى نصفها) [٣].

فالأمر كما ترى ليس مقصوراً على الزمخشرى فقط وإنما قال به غيره من النحويين.

وأرى أن ما ذهب إليه الزمخشرى هو الراجح، ولا حجة لابن مالك فيما استدل به من قول الشاعر السابق لأنه لا يتقدم (حتى) ما يكون ما بعدها جزءً منه، ولا ملاقياً لآخر جزء منه، فلو صرح بذكر الليلة، فقال: فما زلت راجياً وصلها تلك الليلة حتى نصفها ، كان حجة[٤].

ولهذا رد كثير من النحويين ما استدل به ابن مالك، يقول أبو حيان :(لا حجة فيه) [٥].

قال ابن هشام:(وهذا ليس محل اشتراط إذ لم يقل : فما زلت تلك الليلة حتى نصفها، وإن كان المعنى عليه، ولكنه لم يصرح به) [٦]. والله أعلم.

---

١ - ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٥٥ .

٢ - مغنى اللبيب لابن هشام ٢/ ٢٦٤.

٣ - أوضح المسالك ٣/ ٤٧ ، وانظر شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١١.

٤ - انظر الجنى الدانى فى حروف المعانى / ٥٤٤ ، ٥٤٥ .

المسألة الرابعة عشرة

هل تأتى رب للتقليل ؟

من حروف الجر (رب) وقد اختلف النحويون فى معناها وكان من بينهم ابن مالك والزمخشرى فذكر ابن مالك أنها للتكثير وخالف الزمخشرى عندما قال فى المفصل، (رب للتقليل)[١]، وناقض ذلك فى الكشاف بقوله أنها للتكثير[٢].

وعلقَّ ابن مالك على هذا فقال:(والصحيح أن معنى رب التكثير، ولذا يصلح "كم" فى كل موضع وقعت فيه غير نادر ..)[٣].

وللعلماء فى معنى (رب) خلاف كبير ملخص فى سبعة أقوال[٤]:

١- إنها للتقليل دائماً ، وهذا قول أكثر النحويين.

قال ابن هشام : (وليس معناها التقليل دائماً خلافاً للأكثرين)[٥].

و نسبه ابن أبى الربيع إلى البصريين فقال : (ذهب البصريون إلى أنها للتقليل و لا تكون له)[٦]أهـ.

أما المبرد فقد نص على إفادة رب للتقليل فى غير موضع فقال : (رب معناه الشئ يقع قليلاً ، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكوراً .. وقال: فـ (رب) تدخل على كل نكرة لأنها لا تخص شيئاً ، فإنما معناه أن الشيء يقع ولكنه قليل)[٧]أهـ.

---

١ - المفصل بشرح ابن يعيش ٨/ ٢٦.

٢ - انظر الكشاف ٢/ ٥٦٩ ، ٥٧٠.

٣ - شرح التسهيل ٣/ ١٧٦.

٤ - انظر البحر المحيط ٥/ ٤٤٤ ، والجنى الدانى /٤٣٩ وما بعدها ، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٩٣ ، والمساعد ٢/ ٢٨٥ ، والهمع ٢/ ٢٥.

٥ - المغنى ص ١٨٠.

٦ - البسيط ٢/ ٨٥٩ .

ومعنى (رُبَّمَا) هو معنى (رب)، قال الأنبارى : (ربما معناه التقليل كرب)[١] أهـ.

وعلى ذلك فهو مناقض لمعنى كم الخبرية التى تفيد التكثير.

قال ابن يعيش : (رُبَّ حرف من حروف الخفض ومعناه تقليل الشيء الذى يدخل عليه، وهو نقيض كم فى الخبر، لأن كم الخبرية للتكثير ورب للتقليل)[٢] أهـ .

٢- أنها للتكثير دائماً وهو قول الكوفيين، قال ابن أبى الربيع : (وذهب الكوفيون إلى أنها تكون للتكثير)[٣] أهـ.

٣- أنها للتقليل غالباً وللتكثير نادراً، وهو المختار لدى السيوطى إذ يقول :(أنها للتقليل غالباً والتكثير نادراً وهو المختار عندى)[٤] أهـ .

٤- أنها للتقليل قليلاً، وللتكثير كثيراً - عكس السابق - وهذا هو المختار والصحيح عند ابن مالك الذى جزم بذلك فى قوله :(والصحيح أن معنى رب التكثير، ولذا يصلح كم فى كل موضع وقعت فيه غير نادر)[٥] أهـ واختاره ابن هشام فى المغنى[٦].

وزاد ابن مالك على ذلك أن حَمل قول سيبويه:(واعلم أن كم فى الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب، لأن المعنى واحد)[٧]، على هذا المعنى فقال:(وهذا الذى أشرت إليه من أن معنى (رب) التكثير هو مذهب سيبويه - رحمه الله - .. وهذا نصه ولا معارض له فى كتابه فعلم أن مذهبه كون رب

---

١ - البيان ٢/ ٦٣.

٢ - شرح المفصل ٨/ ٢٦ ، ٢٧.

٣ - البسيط ٢/ ٨٥٩ .

٤ - الهمع ٢/ ٢٥ بتصرف.

٥ - شرح التسهيل ٣/ ١٧٦ .

مساوية لكم الخبرية فى المعنى)[١] أهـ.

وقد استدل ابن مالك على مذهبه بقوله تعالى (**ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين**)، وقوله – ﷺ – : " يَارُبَّ كَاسِيَة فى الدنيا عَارِية يومَ القيامة"[٢]، فرب فى الآية والحديث للتكثير وليس المراد بها التقليل .

ولذلك اعترض على ما صرَّح به الزمخشرى من أن (رب) تفيد التقليل حيث قال : (فإن قلت : فما معنى التقليل ؟ قلتُ : هو وارد على مذهب العرب فى قولهم : لعلك ستندم على فعلك ، وربما ندم الإنسان على ما فعل .. إلخ)[٣] أهـ.

بقوله : إن الزمخشرى تكلف فى تخريجه مالا حاجة إليه، ولا دلالة عليه، ثُم اعترف بقول العرب : (ربما ندم الإنسان على فعل.. وأنهم لا يقصدون تقليله) فهذا القول حجة عليه لا له[٤].

ومن أدلته أيضاً قول الشاعر[٥]:

فَيَا رُبَّ يَومٍ قَد لَهَوتُ وَلَيلَةٍ بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمثَالِ[٦]

---

١ – شرح التسهيل ٣/ ١٧٧ وما بعدها.

٢ – هذا الحديث أخرجه البخارى فى كتاب العلم باب العظة بالليل ١/ ٣٥ عن أم سلمة، وفى كتاب التهجد باب تحريض النبى – صلى الله عليه وسلم – على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب ١/١٩٩، وفى كتاب الأدب باب التكبير والتسبيح عند التعجب ٤/٨٦ ، وأخرجه الإمام الترمذى فى سننه كتاب الفتن باب ما جاء ستكون فتن كقطع الليل المظلم ٤/٨٤ عن أم سلمة وأخرجه الإمام مالك فى الموطأ كتاب اللباس باب ما يكره للنساء لبسه من الثياب ٢/ ٩١٣ عن ابن شهاب مرسلاً.

٣ – الكشاف ٢/ ٥٦٩ ، ٥٧٠.

٤ – انظر شرح التسهيل ٣/ ١٨١ .

٥ – البيت لأمرئ القيس بن حجر.

٦ –من البحر الطويل ، وهو واضح المعنى. والشاهد قوله (فيا رب يوم) حيث استشهد به ابن مالك وابن هشام على أن (رب) تفيد التكثير. وهو من شواهد : شرح الجمل الكبير ١/٥٠٠ ، الدر المصون ٤/ ٢٨٥، المغنى برقمى (٢٢١ ، ١٠٠٢)، والتصريح

وقول الآخر[١]:

رُبَّمَـــا أَوفَيـــتُ فِـــى عَلَـــمٍ تَـــرفَعَن ثَـــوبِى شَـــمَالاتُ[٢]

فالبيتان مسوقان للافتخار، والمناسب لهما التكثير، ولا يناسب واحداً منهما التقليل[٣].

ومن شواهده أيضاً قول الشاعر :

ربما تكـره النفـوس مـن الأمـ ـــر لـه فرجـة كحـل العقـال

وقد اعترض المرادى على ما قاله ابن مالك ورد كلامه، وطالبه بالتريث فقال : (فوجب على المصنف أن يتهم رأيه، ولا يُسرع إلى تخطئة مَن يقول إن رب للتقليل، ويعلم أن لهم فى ذلك غرضاً، وينبغى أن يَبحث عنه)[٤] أهـ.

أما المواضع التى استدل بها ابن مالك على أن رب تفيد معنى الكثرة، ولذا يصلح أن تقع (كم) فى كل موضع وقعت فيه (رب) غير نادر[٥]، فقد أجاب عنها الشلوبين – كما ذكر المرادى– بأن لِمجرور (رب) فى تلك المواضع نسبتين مختلفتين : نِسبة إلى كثرة المفتخر، ونِسبة إلى قلة غيره، فتارة يأتى بلفظ

---

١ – البيت لجذيمة بن مالك الأبرش.

٢ – وهو من البحر المديد. **اللغة** : أوفيت : أشرفت، علم : جبل ، شمالات – بفتح الشين – : جمع شمال وهى الرياح الشديدة. **المعنى** : يفتخر الشاعر بأنه يصعد الجبل ليستطلع أعداءه، فيحفظ بذلك أصحابه إذا خافوا من العدو فيفتخر بشهامته وحدة إبصاره. **والشاهد قوله** : (ربما أوفيت) حيث استشهد به هنا كسابقه على أن ربما للتكثير لأنها فى مقام الفخر. والبيت من شواهد: الكتاب ٥١٨/٣ ، المحرر الوجيز ٣٤٩/٣، البيان ٦٣/٢ ، شرح المفصل ٤٠/٩ ، أوضح المسالك ٧٠/٣ ، المغنى بأرقام (٢٢٢، ٢٣٢، ٥٧٦)، التصريح ٢٢/٢، ٢٠٦ ، همع الهوامع ٣٨/٢، ٧٨ ، والدرر ٢/ ٤١ ، ٩٩، والأشمونى ٢/ ٢٣١ ، ٢١٧ ، حاشية الخضرى ٢٣٤/١ ، معجم الشواهد/٧٠.

٣ – انظر المغنى /١٨٠.

(كم) على نسبة الكثرة وتارة يأتى بلفظ (رب) على نسبة القلة[١].

ويمضى الشلوبين فى تفسير قول سيبويه فيقول – كما ذكر المرادى أيضاً – :(إنما قال إن معنى كم كمعنى (رب)، لأنها تشارك (رب) فى أنها تقع صدراً، وأنهما لا تدخلان إلا على نكرة وأن الاسم المنكور الواقع بعدهما يدل على غير واحد، وإن كان الاسم الواقع بعد (كم) يدل على كثير، والاسم الواقع بعد (رب) يدل على قليل)[٢]أهـ.

٥- أنها للتقليل والتكثير معاً من غير غَلَبة فى أحدهما فهى من الأضداد، وهذا اختيار ابن عقيل إذ يقول:(والأقرب أنها تُستعمل لهما)[٣]أهـ.

٦- أنها حرف إثبات، لا يدل على تكثير ولا تقليل، وإنما يُفهم ذلك من سياق الكلام، وهذا ما اختاره أبو حيان[٤].

٧- أنها للتكثير فى موضع المباهاة والافتخار، والتقليل فيما عدد ذلك.

- القول الراجح :

بالنظر إلى ما سبق تجد أن قول الجمهور هو الراجح من كل هذه الأقوال، وهو أن (رب) حرف تقليل، وأنها ليست كـ (كم) الخبرية فى إفادتها معنى التكثير.

قال المرادى :(والراجح من هذه الأقوال ، ما ذهب إليه الجمهور ، أنها حرف تقليل ، والدليل على ذلك أنها قد جاءت فى مواضع لا تحتمل إلا القليل وفى مواضع ظاهرها التكثير وهى محتملة لإرادة التقليل ، بضرب من التأويل ، فتعين أن تكون حرف تقليل، لأن ذلك هو المطرد فيها)[٥]أهـ.

---

١ – انظر الجنى الدانى ص ٤٤٦.

٢ – السابق ص ٤٤٧.

٣ – المساعد ٢/ ٢٨٥.

ومما جاءت فيه للتقليل قول الشاعر[١]:

أَلا رُبَّ مَولُودٍ ولَيسَ لَهُ أَبٌ ... وَذِي وَلَدٍ لَم يَلدَهُ أَبَوَانِ

وذي شامة سوداء في حر ... مُجَلَّلَةٍ لا تَنقَضِي لِزَمَانِ[٢]

يعنى بالمولود الذى ليس له أب : عيسى بن مريم عليه السلام ، وبذى ولد لم يلده أبوان : آدم عليه السلام، وبذى الشامة : القمر، وهذه الثلاثة ليس لها نظير[٣].

---

١ - البيتان لرجل من أزد السراه، وقيل لعمرو الجنبى قالهما لامرئ القيس عندما لقيه فى بعض الفلوات.

٢ - وهما من البحر الطويل. **اللغة والإعراب:** ألا : للتنبيه ، وليس : الواو للحال. ذى ولد : معطوف على مولود ، لم يلده أبواه : فى محل جر صفته. ويلده - بسكون اللام وفتح الدال - وأصله : يلده - بكسر اللام وسكون الدال - فسكنت اللام للتخفيف تشبيهاً (بكتف) فالتقى ساكنان فحرك الدال بالفتح فصار يلده. حر وجهه: ما بدا من الوجنة. المجللة : المغطاة والمراد بالمولود الذى ليس له أب : هو عيسى عليه السلام، ويراد بذى الولد الذى لم يلده أبوان : آدم عليه السلام. **وقد ورد البيت الأول** فى كتاب سيبويه ١١٥/٤ برواية : **عجبت لمولود وليس له أب** .. وكذلك فى شرح شواهد الشافية للبغدادى ص ٢٣ ، ١٦٣ ، وعلى هذه الرواية لا شاهد لنا فيه. **وورد البيت الثانى** بروايات مختلفة ، فورد فى الجنى الدانى ص ٤٤١ .. **لا تنقضى لزمان**. وورد فى المغنى رقم ٢٢٤ .. لا تنقضى لأوان ، وكذلك فى الهمع ٢٦/٢ ، وورد فى التصريح ١٨/٢ .. لا تنجلى لزمان. وكذلك فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ١/ ٣٩٨. **والشاهد فى البيت الأول** وهو قوله (ألا رب مولود) حيث جاءت رب للتقليل. **والبيت الأول من شواهد** : الكتاب ٢٢٦/٢ ، ١١٥/٤، ١٥٤ ، والخصائص ٢٣٣/٢، وجاء فى شرح المفصل ٤٨/٤ (عجزه)، وكاملاً فى ١٢٦/٩ ، وشرح التسهيل ١٧٨/٣ ، وأوضح المسالك ٥١/٣ ، والهمع ٥٤/١ (عجزه) ، والأشمونى ٢٣٠/٢ ، وشرح شواهد الشافية للبغدادى ص ٢٢ (عجزه). **وورد البيتان فى** : شرح الجمل الكبير

ومن ذلك أيضاً قولهم : رُبَّه رَجُلاً ، إذا مدحوه، وهذا تقليل محض، لا يُتوهم فيه التكثير، لأن الرجل لا يُمدح بكثرة النظير، وإنما يمدح بقتله، أو عدمه بالجملة، وإنما يريدون بقولهم: ربه رجلاً، أنه قليل غريب فى الرجال، كأنهم قالوا : ما أقَلَّه فى الرجال أى ما أقل نظيره[١].

وما جاءت فيه رُبَّ للتقليل وظاهره التكثير كثير جداً، وغالبه فى مواضع المباهاة والافتخار ومن ذلك قول امرئ القيس :

ألا رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنهُنَّ صَالِحٍ (٢) وَلاسِيَّمَا يَوماً بِدَارَةِ جُلجُلِ

والذين قالوا إن (رب) للتقليل نظروا إلى هذه النصوص التى جاءت فيها (رب) للتكثير فى ظاهرها وذكروا أن استعمال (رب) فيها لأغراض منها[٣] :

١- أن (رب) فى ذلك لتقليل النظير، فالمفتخر يزعم أن الشيء الذى يكثر وجوده منه يقل فى غيره، وذلك أبلغ فى الافتخار.

٢- أن القائل قد يقول : رُبَّ عالمٍ لقيتُ، وهو قد لقى كثيراً من العلماء، ولكنه يقلل من لقيه تواضعاً.

٣- أن الرجل يقول لصاحبه : لا تُعادى فربما نَدمت، وهذا موضع ينبغى أن تَكثر فيه الندامة، ولكن المراد أن الندامة لو كانت قليلة لوجب أن يُتجنب ما يُؤدى إليها فكيف وهى كثيرة ؟ فصار لفظ التقليل هنا أبلغ من التصريح بلفظ التكثير، وعلى هذا تأول النحويون قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا ..) وبيت امرئ القيس.

---

١ - انظر الجنى الدانى ص ٤٤٣.

٢ - الشاهد فيه هنا قوله (ألا رب يوم) حيث جاءت رب للتقليل فى الحقيقة مع أنها للتكثير فى الظاهر لأنها فى موضع الافتخار. والبيت من شواهد : البيان ٦٤/٢ ، الجنى الدانى

فأولها الزمخشري واعترض عليه ابن مالك، كما سبق، والزمخشري فيما ذهب إليه موافق للزجاج من قبله[1].

وقال الرازي : (إن من عادة العرب أنهم إذا أرادوا التكثير ذكروا لفظاً وضع للتقليل، وإذا أرادوا المتيقن ذكروا لفظاً وضع للشك، والمقصود منه: إظهار التوقع والاستغناء عن التصريح بالغرض .. وأن هذا التقليل أبلغ من التهديد ومعناه أنه يكفيك قليل الندم زاجراً لك عن هذا الفعل فكيف كثيره، وأن العذاب يشغلهم عن تمنى ذاك إلا القليل)[2] أهـ. والله أعلم.

---

١ - انظر معان القرآن ٣/ ١٧٢ ، ١٧٣ .

٢ - تفسير الرازي ١٠/١٥٢ وما بعدها بتصرف.

مبحث البدل

المسألة الخامسة عشرة

هل يجوز إبدال المضمر من المضمر ؟

ذهب ابن مالك إلى أنه لا يجوز إبدال المضمر من المضمر نحو رأيتك إياك، وما ورد من ذلك فهو من قبيل التوكيد ودعاه إلى ذلك أنه قاس ضمير النصب المنفصل على ضمير الرفع المنفصل. ولما كان ضمير الرفع المنفصل توكيداً كان ضمير النصب أيضاً توكيداً وهو فى ذلك موافق للكوفيين ومخالف للبصريين، نص على هذا بقوله:(واختلف فى ضمير النصب المنفصل الواقع بعد ضمير النصب المتصل، نحو رأيتك إياك ، فجعله البصريون بدلاً، وجعله الكوفيون توكيداً وقولهم عندى أصح من قول البصريين ، لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل فى نحو رأيتك إياك، كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل فى نحو : فعلت أنت ، والمرفوع توكيد بإجماع، فليكن المنصوب توكيداً ، ليجرى المتناسبان مجرى واحد)[١].

وقال أيضاً:(والفرق بينهما – أى بين الضميرين – تحكم بلا دليل)[٢].

وكما خالف البصريين خالف الزمخشرى الذى مثل لبدل المضمر من المضمر بنحو : مررت بك بك.

وعلق ابن مالك على ذلك فقال:(وجعل الزمخشرى من أمثلة البدل: مررت بك بك ، وهذا إنما هو توكيد لفظى، ولو صح جعله بدلاً لم يكن للتوكيد اللفظى مثال يخص به ، وعلى هذا وأمثاله نبهت بقولى : ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما أوهم ذلك جعل توكيداً)[٣].

أما الزمخشرى فدل على مذهبه بقوله:(والمضمر من المضمر كقولك :

---

١ – شرح التسهيل ٣/ ٣٠٥ ، وانظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٤/ ١٩٦٠ ، ١٩٦٣ .

٢ – شرح التسهيل ٣/ ٣٣٣ بتصرف يسير.

٣ – شرح التسهيل ٣/ ٣٣٣.

رأينك إياك ، ومررت بك بك)[١].

وهو فى ذلك تابع للبصريين فى إجازتهم إبدال المضمر من المضمر، يقول المبرد:(والمضمران: رأيتك إياه، فهذا ضرب من البدل)[٢].

وفى الكتاب:(فإن أردت أن تجعل مضمراً بدلاً من مضمر قلت : رأيتك إياك ، ورأيته إياه. فإن أردت أن تبدل المرفوع قلت : فعلت أنت، وفعل هو، فأنت وهو وأخواتهما نظائر إياه فى النصب)[٣].

وبمعاودة النظر فيما سبق نجد أن مذهب البصريين والزمخشرى هو الراجح لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت : جئت أنت، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت، وإذا أرادت البدل وقد غير التابع والمتبوع فقالت : جئت أنت ورأيتك اياك، ومررت به به فيتحد لفظ التوكيد والبدل فى المرفوع ويختلف فى غيره[٤].

يقول الشيخ خالد الأزهرى:(هكذا نقل سيبويه عن العرب وتلقاه منه غيره بالقبول . هم المؤتمنون على ما ينقلون لأنهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدهم فلا يعارض ذلك بقياس بأن يقال فإن نسبة المنفصل إلى المتصل .. إلخ ، مقالة ابن مالك السابقة)[٥].

وجاء فى حاشية الشيخ يس على التصريح:(فالحق ما قاله الزمخشرى إن المجرور بدل كالمنصوب لا توكيد لما علم من عادة العرب)[٦].

وعلى الرغم من هذا نجد من النحويين من رد كلام الزمخشرى وسار سير ابن مالك فى جعل هذه الأمثلة من قبيل التوكيد لا البدل.

---

١ - المفصل بشرح ابن يعيش ٣/ ٦٩.

٢ - المقتضب ٤/ ٢٩٦.

٣ - الكتاب ٢/ ٣٨٦ .

يقول ابن يعيش فى توضحيه كلام الزمخشرى:(والأقرب فى هذا أن يكون تأكيداً لا بدلاً، لأنك إذا أبدلت اسماً من اسم وهما لعين واحدة كان الثانى مرادفاً للأول، ليعلم السامع بمجموعهما فأما إعادة اللفظ بعينه فمن قبيل التأكيد)[١].

وحسنه ابن الحاجب بقوله:(والأحسن فى مثل هذا أن يجعل تأكيداً لا بدلاً)[٢].

وهذا الكلام لا يقدح فيما ذهب إليه الزمخشرى فرأيه هو الراجح والأولى بالقبول لاتفاقه مع ما ورد عن العرب نحو رأيتك إياك ومررت به به عند إرادة البدل. والله أعلم.

" الخاتمة "

أحمد الله رب العالمين على توفيقه لإتمام هذا البحث والسير في هذه الرحلة التي رافقت فيها هذين العالمين الجليلين : الزمخشرى وابن مالك ويعلم الله أن مجاوره العلماء ومحاورتهم ومحاولة الوقوف على عباراتهم وفهمها ليست أمراً سهلاً فالأول وهو الزمخشرى عالم جليل وله في النحو مؤلفات كثيرة والحكم عليه ليس بالأمر السهل ، والثاني وهو ابن مالك الذي ذاع صيته في هذا المجال وترك مؤلفات كثيرة جدا ينتفع بها العلماء من بعده إلى يوم القيامة . ولذلك كانت الرحلة شاقة والخطوات فيها محسوبة والسير فيها على حذر لأن الحكم بموافقة أحد العالمين أو مخالفته ليست أمراً هيناً ، وبخاصة أن كل واحد منهما كان يبنى رأيه على أدلة وبراهين تؤيد مذهبه ولذلك كانت الخطوات يسيرة لكنها أثمرت بعض الثمرات تمثلت في نتائج كان من أهمها ما يلي :

١- أن ابن مالك لم يكن يخالف الزمخشرى لمجرد الخلاف لكنه كان يعتمد على الأدلة والبراهين والشواهد المختلفة التي تؤيد وتؤكد وجهة نظره .

٢ اعتمد ابن مالك على القياس بجانب السماع في تأييده وجهة نظره في كثير من المسائل .

٣- أن المضارع المنفى بلا يكون صالحاً للحال والاستقبال وليس للاستقبال فقط – كما قال الزمخشرى – بدليل إجماع العلماء على تجويز نحو قاموا لا يكون زيداً في الاستثناء ، ولا تفاقهم على صحة قولك : جاء زيد لا يتكلم مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال .

٤- كان الزمخشرى يبنى رأيه على كلام سيبويه لكنه كان يحمله على غير وجهه الصحيح ولذلك كان ابن مالك يقول والذي عز الزمخشرى كذا .... الخ .وقد وهم الزمخشرى ..... الخ .

٦- تأتى (بات) بمعنى صار - كما قال الزمخشرى - وكما ورد عن العرب ، ولا مانع من ذلك لأن فيه توسعاً في اللغة .

٧- تزاد الباء في خبر (ما) الحجازية والتميمية ، و لا تقتصر زيادتها على خبر (ما) الحجازية فقط لثبوت هذه الزيادة في أشعار العرب ومنهم التميميون .

٨- كان ابن مالك يعتمد على القياس دليلاً في المنع كما كان يعتمد عليه دليلاً في الإثبات ولذلك قال : (إلا) لا تفصل بين الموصوف وصفته كما لا تفصل بين الموصول وصلته والمضاف والمضاف إليه .

٩- يرجح قول ابن مالك بجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر لكثرة الشواهد التي ذكرها .

١٠- جاءت هذه الدراسة في الغالب مؤيدة وجهة نظر ابن مالك ومع ذلك لم تغفل رأى الزمخشرى فقد أيدته في بعض المسائل .

وأخيراً أدعو الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن ينعم به النفع وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة إنه ولى ذلك والقادر عليه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

د / منصور هاشم

عجمي أبو شهبة

فهرس المصادر والمراجع

****

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب - لأبى حيان الأندلسى - تحقيق د / رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجى بالقاهرة - ط ١ - (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م) .

٢- الأزهية فى علم الحروف للهروى - تحقيق / عبد المعين الملوحى - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م) .

٣- الأصول فى النحو لابن السراج - تحقيق / عبد الحسين الفتلى - مؤسسة الرسالة - ط ٤ - (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م) .

٤- ألفية ابن مالك فى النحو والصرف - مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده .

٥- أمالى ابن الشجرى تحقيق ودراسة د / محمود محمد الطناحى - مكتبة الخانجى بالقاهرة - ط ١ (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م) .

٦- إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن للعكبرى - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١ - (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) .

٧- الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى - تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد - ١٩٨٢ م .

٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى - تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت - لبنان .

٩- الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب - تحقيق د / موسى بناى العليلى - الجمهورية العراقية - وزارة الأوقاف والشئون الدينية - إحياء التراث الإسلامى .

١٠- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى - دار إحياء التراث العربى -

بيروت - لبنان - ط ٢ - (١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م) .
١١- البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع - تحقيق د / عياد بن عيد الثبيتى - دار الغرب الإسلامى - بيروت - لبنان - ط ١ - (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م) .
١٢- البيان فى غريب إعراب القرآن لأبى البركات الأنبارى - تحقيق د / طه عبد الحميد طه - مراجعة / مصطفى السقا - الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .
١٣- التبصرة والتذكرة للصيمرى - تحقيق د / فتحى أحمد مصطفى - دار الفكر بدمشق - ط ١ (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) .
١٤- التذييل والتكميل لأبى حيان - جـ ٣ - رسالة دكتوراة - تحقيق د / حماد حمزة البحيرى بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة - رقم (١٥٨٧ ، ١٥٨٨)
سنة ١٩٨٠ م .
١٥- تفسير الرازى المسمى (التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب) للإمام / فخر الدين الرازى - دار إحياء التراث العربى - بيروت - ط ٣ - وطبعة أخرى الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١٠ (١٠٤١١٠ هـ - ١٩٩٠ م) .
١٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى - تحقق د/ عبد الرحمن على السيد - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ط ١ - (١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م) .
١٧- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى - تحقيق د / فخر الدين قباوة ، أ / محمد نديم فاضل - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت (١٤٠٣ هـ -١٩٨٣ م) .
١٨- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل للشيخ / محمد الخضرى -

شركة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر - الطبعة الأخيرة (١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م) .

١٩- حاشية الصبان على شرح الأشمونى - مطبعة فيصل البابى الحلبى - دار إحياء الكتب العربية .

٢٠- حاشية ياسين على التصريح - عيسى البابى الحلبى وشركاه بمصر .

٢١- خزانة الأدب للبغدادى - دار صادر - بيروت ، وطبعة أخرى تحقيق / عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجى بالقاهرة - مطبعة المدنى - ط ٤ (١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م) .

٢٢- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة - دار الحديث - القاهرة .

٢٣- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، شرح جمل الجوامع فى العلوم العربية للشنقيطى - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - ط ٢ (١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م) .

٢٤- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى - تحقق / على محمد معوض وآخرين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١ (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م) .

٢٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق د / محمد محى الدين عبد الحميد - مكتبة دار التراث - القاهرة - ط ٢٠ (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .

٢٦- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك - تحقيق د / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - دار الجيل - بيروت .

٢٧- شرح أبيات المفصل للخوارزمى - تحقيق / محمد نور رمضان يوسف - منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس - ط ١ - (١٤٢٩ هـ - ١٩٩٩ م) .

٢٨- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك - فيصل عيسى البابى الحلبى - دار إحياء الكتاب العربى .

٢٩- شرح أنموذج الزمخشرى - شرح ودراسة د / يسرية محمد إبراهيم حسن (١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م) .

٣٠- شرح التسهيل لابن مالك - تحقيق د / عبد الرحمن السيد . د / محمد بدوى المختون- هجر للطباعة والنشر والتوزيع- ط ١ - (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠) .

٣١- شرح التصريح على التوضيح للشيخ / خالد الأزهرى - عيسى البابى الحلبى وشركاه بمصر .

٣٢- شرح الكافية للرضى الإستراباذى - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان (١٤٠٥ هـ - ١٦٨٥ م) .

٣٣- شرح اللمع فى النحو لأبى القاسم بن محمد الواسطى الضرير - تحقيق د / رجب عثمان محمد - تصدير د / رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجى بالقاهرة - ط ١ - (١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م) .

٣٤- شرح المفصل لابن يعيش - مكتبة المتنبى - القاهرة .

٣٥- صحيح البخارى - تحقيق / عماد زكى البارودى - طبعة المكتبة التوفيقية .

٣٦- الكتاب لسيبويه - تحقيق / عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجى - القاهرة - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ٣ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) .

٣٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشرى - رتبه وضبطه وصححه / محمد عبد السلام شاهين - دار الكتب العلمية - منشورات / محمد على بيضون - بيروت - لبنان - ط ١ - (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، وطبعة أخرى تصحيح مصطفى حسين أحمد - دار الريان للتراث - ط ٣ - (١٤٧ هـ - ١٩٨٧ م) .

٣٨- اللباب فى علل البناء والإعراب - للعكبرى - تحقيق / غازى مختار طليمات ، د / عبد الإله نبهان - دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان - دار الفكر - دمشق - سورية - ط ١ - (١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م) .

٣٩- لسان العرب - لابن منظور - دار المعارف - تحقيق / عبد الله الكبير وآخرين .

٤٠- مجمع الأمثال للميدانى - تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - ط ٣ - (١٩٩٣ هـ - ١٩٧٢ م) .

٤١- المسائل البغداديات - للفارسى - تحقيق / صلاح الدين عبد الله السنكاوى - مطبعة العانى - بغداد - وزارة الأوقاف والشئون الدينية - إحياء التراث الإسلامى .

٤٢- المساعد على تسهيل الفوائد - لابن عقيل - تحقيق د / محمد كامل بركات - ط ١ -

(١٤٠٠ هـ - ١٤٠٥ هـ) (١٩٨٠ م - ١٩٨٤ م) - المملكة العربية السعودية -

جامعة الملك عبد العزيز - دار المدنى للطباعة والنشر والتوزيع .

٤٣- معانى القرآن - للأخفش - تحقيق د / عبد الأمير محمد أمين الورد - عالم الكتب - ط ١ - (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) .

٤٤- معانى القرآن وإعرابه - للزجاج - تحقيق د / عبد الجليل عبده شلبى - عالم الكتب - ط ١ - (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) .

٤٥- معانى القرآن - للفراء - تحقيق / أحمد يوسف نجاتى ، محمد على النجار وآخرين - الدار المصرية للتأليف والترجمة .

٤٦- معانى القرآن للكسائى - تحقيق د / عيسى شحاته عيسى - دار قباء للطباعة والنشر .

٤٧- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب - لابن هشام الأنصارى - تحقيق د / مازن المبارك ، و محمد عل حمد الله - دار الفكـر - بيـروت - ط ٦ - (١٩٨٥ م)

، وطبعة أخرى تحقيق د / عبد اللطيف محمـد الخطيـب - ط ١ - (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م) الكويت .

٤٨- المقتصد فى شرح الإيضاح - لعبد القاهر الجرجـانى - تحقيـق د / كاظم بحر المرجان - مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة .

٤٩- المقتضب - للمبرد - تحقيق د / محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة (١٣٩٩ هـ) .

٥٠- الموطأ - للإمام مالك - صححه / محمد فؤاد عبد الباقى - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابى الحلبى .